

EFFECTIVENESS OF SMALL AND MICRO ENTERPRISES FINANCED BYGT SOCIAL FUND FOR DEVELOPMENT IN SHARKIA GOVERNORATE

Ecresh, A. A. M. H. and Huda A. A. E. El-Deeb

Branch of Rural Sociology and Agric. Exten.- Fac. Agric.- Zagazig Univ.

فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة الشرقية

أيمن أحمد محمد حسين عكرش و هدى أحمد أحمد علوان الديب
شعبة الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي - قسم الاقتصاد كلية الزراعة - جامعة الزقازيق

المخلص

استهدفت الدراسة الراهنة التعرف على أنواع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية العاملة بمحافظة الشرقية، ونسبة المشروعات الإنتاجية منها، وتحديد أبعاد ومؤشرات فعالية تلك المشروعات، اختبار معنوية الفروق بين متوسطي وضع المقترضين المبحوثين، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذ تلك المشروعات فيما يتعلق ببعض الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والترفيهية ومؤشراتها المدروسة، كل على حدة، كذلك حصر المشكلات المتعلقة بدور الصندوق في تنمية تلك المشروعات، ومقترحات المبحوثين لتطوير عمل الصندوق. وأجريت الدراسة في محافظة الشرقية متبعة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وفيه تم تقسيم مراكز المحافظة لفئتين إحداهما مرتفعة والأخرى منخفضة في الأهمية النسبية لجملة عدد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وحجم القروض الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة، ثم سحب مركزين بطريقة عشوائية بسيطة من الفئة المرتفعة، فكانا مركزي الزقازيق، ومنيا الفمخ، ثم سحب عدد ١٠٠ مقترض صاحب مشروع عامل من هذين المركزين بطريقة عشوائية منتظمة، واقتصر حجم العينة على ٩٧ مقترض لمشروع فقط بعد استبعاد ثلاثة منها، فبلغ حجم العينة نحو ٢.٥% من جملة عدد المشروعات بالمركزين. وجمعت بيانات الدراسة بواسطة استمارة الاستبيان باستخدام المقابلة الشخصية للمقترضين أصحاب هذه المشروعات، خلال الفترة من بداية أكتوبر وحتى نهاية شهر ديسمبر عام ٢٠١١. واستخدم في تحليل هذه البيانات: الجداول التكرارية، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الدرجات المعيارية والتائية، معامل ألفا كرونباخ، اختبار "مان-ويتني" (ي). وكانت أهم نتائج الدراسة: أن مجموعة المشروعات التجارية بلغت نسبتها ٧٠.١% من المشروعات عينة الدراسة، تلتها المشروعات الإنتاجية ٢٢.٧%، ثم المشروعات الخدمية ٧.٢%. كان أكثرية هذه المشروعات (٤٣.٣%) درجة فعاليتها متوسطة، (٤٨.٥%) منها درجة قدرتها على تعبئة الموارد لها متوسطة، و كان في مؤخرة هذه الموارد من حيث القدرة على تعبئتها هي درجة كفاية قيمة القرض للمشروع، (٤٦.٤%) منها درجة التكامل بينها وبين الصندوق الاجتماعي متوسطة، وكان في مؤخرة مؤشرات هذا التكامل هو مساهمة الصندوق في عملية تسويق منتجات المشروع، (٥٠.٥%) منها أصحابها راضيين عنها بدرجة متوسطة، وجاء في مؤخرة مؤشرات الرضاء عن المشروع مؤشر درجة الرضاء عن عملية تسويق منتجات المشروع، (٥٨.٨%) منها درجة تحقيقها لأهدافها مرتفعة. وجاء في مؤخرة هذه الأهداف التغير الحادث في وضع أسرة صاحب المشروع في البعد الترفيهي. تبين وجود فروق معنوية إحصائية بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين، وأسره، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بالدرجات الكلية لجميع الأبعاد المدروسة، كل على حدة. ترتبت مجموعات المشكلات المتعلقة بدور الصندوق الاجتماعي في تنمية تلك المشروعات كما يلي: مجموعة المشكلات المتعلقة بالتمويل والإقراض، ثم المتعلقة بتقويم المشروع، ثم مشكلات عامة متنوعة، ثم المتعلقة بمتابعة المشروع، ثم المتعلقة بتسويق المنتجات، وأخيرا المتعلقة بالمسؤولين عن الصندوق. جاء في مقدمة مقترحات تطوير عمل الصندوق إعطاء ميزات نسبية للشباب عند التمويل في كافة إجراءات وضمانات القرض، تقليل نسبة الفائدة على قيمة القرض، إقامة صندوق لدورات تدريبية على المشروعات.

الكلمات الدالة: الفعالية، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر.

المقدمة

تلعب المشروعات الصغيرة دورا هاما في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي بمثابة القاطرة التي تجذب عجلة النمو الاقتصادي لأمام (عكرش و قنبر، ٢٠٠٨، ص٨٢٩٢). وفي مصر يعتبر الصندوق الإجتماعي للتنمية **Social Fund for Development (SFD)** أحد أهم آليات المجتمع للتغيير نحو الأفضل كشبكة أمان إجتماعي واقتصادي، الحد من البطالة، توفير فرص عمل جديدة والحفاظ على فرص العمل القائمة، التخفيف من حدة الفقر، وزيادة وتوليد الدخل. ويتبنى الصندوق سياسات الدولة وبرامج الحكومة ويترجمها إلى إجراءات وبرامج تنموية غير تقليدية تلبى احتياجات ومتطلبات المجتمع وتحسين جودة حياة المواطن المصري؛ ويعمل الصندوق على التعبئة المخططة للموارد المالية والفنية المحلية والدولية لتحقيق ثلاث برامج تنموية أساسية هي: تنمية المشروعات الصغيرة، تنمية المشروعات متناهية الصغر، والتنمية المجتمعية والبشرية للمجتمعات المحلية (موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية على شبكة المعلومات الدولية، ٢٠١١). فإيماننا بأهمية التخلص من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتي كان أكثرها حدة هو ارتفاع معدلات البطالة نتيجة السياسة التي اتبعتها الدولة في عدم تعيين الخريجين، تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر عام ١٩٩١ وذلك بهدف توفير الموارد المالية لإقامة المشروعات والأنشطة الصغيرة لشباب الخريجين من خلال توفير التمويل اللازم والمعونة الفنية في إطار زيادة وتوسيع قاعدة الاستثمارات الخاصة والتي تؤدي إلى توليد دخل مناسب يغطي احتياجات أصحاب هذه المشروعات وأسرها من الفئات المستهدفة، بالإضافة إلى المساهمة في بعض أعمال البنية الأساسية في معظم محافظات الجمهورية وخاصة المناطق المحرومة منها (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠٠٦، ص٥). ولقد استطاع الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة من ١٩٩٢/١/١ وحتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ أن يسخ ما يقارب من ١٢.٥ مليار جنيه مصري في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتج عنها حوالي ٢.٥ مليون فرصة عمل، وذلك من خلال تنمية وتمويل أكثر من مليون مشروع صغير ومتناهي الصغر بإجمالي ٩.٢ مليار جنيه نتج عنها ما يقرب من ٢ مليون فرصة عمل، وكذلك تنفيذ مشروعات تنمية مجتمعية وبشرية بلغ حجم تمويلها ٣.٣ مليار جنيه ووفرت حوالي ٦٦٤ ألف فرصة عمل. وقد مثلت فرص العمل التي تم توفيرها خلال تمويل المشروعات الصغيرة، والمشروعات المتناهية الصغر، ومشروعات التنمية المجتمعية والبشرية نحو ٤٢%، ٣٣%، و ٢٥% على التوالي؛ وقد بلغ نسبة المنصرف للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر معا ٧٤% من إجمالي المنصرف من الصندوق، واستطاعت توفير نحو ٧٥% من إجمالي فرص العمل التي وفرها الصندوق (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠٠٨، ص١٢-١٣). وبذلك تتضح أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي يدعمها الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

فالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في كثير من دول العالم الثالث والمتقدم على حد سواء تمثل عصب الصناعة والمصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل والدخل، ويزداد عدد العاملين عاما بعد آخر بها، نتيجة لتوسع أنشطتها (Mead and Liedholm, 1998,p.61; Subrahmanya, 2005, (p.269)، وكونها تغذى الصناعات الكبيرة باحتياجاتها، ولديها القدرة على التكيف السريع مع السوق ومتطلباته لأنها تتميز بديناميكية عالية، وتعمل بصورة لصيقة للأسواق والمناطق الصناعية ومنافذ التصدير (كاسب و كمال الدين، ٢٠٠٧، ص٧٠٣)، ولقد زاد الاهتمام بدور المؤسسات الصغيرة في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي بصفة خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية من ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (Ardic et al., 2011). وما من شك في أن القضاء على الفقر يتطلب وجود السياسات والآليات التي تخلق فرص العمل والفرص الاقتصادية للعالة المنتجة والاستثمار بالقطاع الخاص، وينبغي على الحكومات مساعدة القطاع غير الرسمي كي يصبح أكثر إنتاجية. ومع ذلك، فإن المشروعات الصغيرة كقطاع غير الرسمي لا يزال يواجه العديد من العقبات القانونية والإدارية والفنية المختلفة التي تمنعه من تحقيق كامل إمكاناته (Muraya, 2006). وتشير التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي إلى فشل النظام المالي والاقتصادي الدولي في تحقيق أهدافه التي نصت عليها موثيق إنشاء مؤسساته المختلفة وأهداف الألفية والإستراتيجية الإنمائية الدولية، خاصة ما يتعلق بإقامة نظام مستقر لأنظمة الصرف الأجنبي ودعم التنمية ومكافحة الفقر والبطالة في الدول الفقيرة والدول النامية (بسيسو، ٢٠٠٩، ص٢)، ونتيجة لأن المجتمع المصري كأحد المجتمعات النامية ما زال يواجه العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتي من أبرزها مشكلتي الفقر والبطالة، الناجمة عن وجود قصور في معدلات ومجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لقصور السياسات الاجتماعية والاقتصادية المطبقة من ناحية، وعدم العدالة بين المناطق الجغرافية والأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى (محمد وآخرون، ٢٠١١، ص١١٥)، فإنه العمل على زيادة فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من

الصندوق الاجتماعي للتنمية، خصوصا الإنتاجية منها، من أجل تحقيق زيادة في معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إنما هو أمر جوهري للنهوض بمصر خاصة بعد قيام ثورة ٢٥ يناير. والدراسة الراهنة تعد محاولة في هذا السياق.

المشكلة البحثية للدراسة :

يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد أهم المؤسسات التي أنشأتها الدولة المصرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. وعلى الرغم من أهمية الصندوق الاجتماعي ومشروعاته، فإنه يمكن ملاحظة شيئين: (١) أن الصندوق لم يحقق المستوى المأمول منه، كما أن هذه المشروعات ما زالت تعاني من العديد من المشكلات المرتبطة بدور الصندوق في تنميتها، وما زال إقبال الشباب على التعامل مع الصندوق ضعيفا، وما زالت البطالة مشكلة حقيقية تواجه الشباب خاصة بالريف؛ وما زالت الأسعار مرتفعة نتيجة لقلّة المعروض والذي يرجع بدوره في أحد أبعاده إلى قلّة المشروعات الإنتاجية (٢) القصور النسبي في عدد الدراسات والبحوث التي تناولت فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي يمولها الصندوق الاجتماعي خصوصا العاملة والجادة في العمل. من هنا تثير الدراسة التساؤلات الآتية: ما هي أهم خصائص وأنواع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ككل المستمرة العاملة والممولة من الصندوق، ونسبة المشروعات الإنتاجية منها؟، ما هو مستوى فعالية تلك المشروعات؟، هل هناك فروق معنوية بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب تلك المشروعات، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذها، كل على حدة؟، ما هي أهم المشكلات المتعلقة بدور الصندوق في تنمية تلك المشروعات؟، وما هي مقترحات المقترضين لتطوير عمل الصندوق.

أهداف الدراسة: انطلاقا من أبعاد المشكلة البحثية السابقة، تستهدف هذه الدراسة ما يلي:

- ١- التعرف على أنواع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية العاملة بمحافظة الشرقية، ونسبة المشروعات الإنتاجية منها.
- ٢- تحديد أبعاد ومؤشرات فعالية تلك المشروعات.
- ٣- اختبار معنوية الفروق بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب تلك المشروعات المبحوثين، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذها، فيما يتعلق ببعض الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والترفيهية ومؤشراتها المدروسة، كل على حدة.
- ٤- حصر المشكلات المتعلقة بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية وتفعيل تلك المشروعات، من وجهة نظر المقترضين أصحاب تلك المشروعات.
- ٥- التعرف على مقترحات المقترضين المبحوثين فيما يتعلق بتطوير عمل الصندوق.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أهمية وأهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية: يساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر في تحقيق حلول لمواجهة مشكلة البطالة، ومن أهم الفئات المستهدفة للصندوق الاجتماعي الفئات الأكثر احتياجا من محدودي الدخل، شباب الخرجين، المرأة، سكان المناطق المحرومة من الخدمات، الفئات الأكثر تأثرا ببرنامج الإصلاح الاقتصادي للدولة (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠٠٦، ص٥). ويهدف الصندوق إلى: (١) الحد من الفقر، توفير فرص عمل جديدة، الحفاظ على فرص العمل القائمة، التخفيف من حدة الفقر، وزيادة فرص توليد الدخل؛ (٢) التوسع في تمويل المشروعات والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر؛ (٣) التوسع في تقديم الخدمات غير المالية بهدف إنجاح المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وتنميتها؛ (٤) تنمية المهارات ورفع القدرات للعاملين بأى قطاع لرفع مستوى الأداء لتحقيق التنافسية المطلوبة؛ (٥) تقديم الدعم المؤسسي لشركاء التنمية من منظمات المجتمع المدني، البنوك وغيرها؛ (٦) العمل على متابعة التقدم التكنولوجي لخدمة المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم التسويقي لها؛ التنمية البشرية والاجتماعية وتنفيذ خدمات بنية أساسية ومجتمعية لتوفير بيئة ملائمة لإقامة مشروعات صغيرة ناجحة؛ نشر ثقافة فكر العمل الحر وزيادة الأعمال للمشروعات الصغيرة (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠٠٨، ص١١). ويمول الصندوق كافة المشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية بما فيها مشروعات الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية الصغيرة بشرط توافر الجوى الفنية والاقتصادية لها ومطابقتها للالتزامات البيئية. ومن مزايا إقامة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية: (١) الإعفاء الضريبي لمدة تصل لخمس سنوات؛ (٢) الاشتراك في المعارض التي ينظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية داخل وخارج مصر؛ (٣) الحصول على الدعم الفني والتسويقي والإداري المناسب؛ (٤) الاستفادة بسعر الفائدة فائدة مدعوم ويتم حساب الفائدة البسيطة المتناقصة (كاسب وكمال الدين، ٢٠٠٧، صص ١١٢-١١٣).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر: لا يوجد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة، حيث يختلف التعريف من بلد لآخر، وفقا لعدة بة معايير منها: عدد العمالة المستخدمة، حجم الأصول أو رأس المال

المستخدم، وحجم الإنتاج، ومدى تطور التقنية المستخدمة، والعمليات الإدارية. ووفقا لمعيار عدد العمالة، يعرف قسم التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة المشروعات متناهية الصغر بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من ١٠ أفراد، والمشروعات الصغيرة هي التي يعمل بها ما بين ١٠-٤٩ فرد (Bank of England, 2000)، وعرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO المنظمة الصغيرة بأنها هي التي يعمل بها من ١٥-١٩ عاملا، أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من ٢٠-٩٩ عاملا، أما الكبيرة فهي التي يعمل بها أكثر من ١٠٠ عاملا. أما في مصر فقد أخذ القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة، في تحديد المشروعات الصغيرة بمعيار رأس المال، ووفقا له فإن كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عامل تعتبر منشأة صغيرة، وإذا قل رأسمالها عن ٥٠ ألف جنيه تعتبر منشأة متناهية الصغر (دوابة، ٢٠٠٦، ص ٥). ويعرف الصندوق الاجتماعي المشروعات الصغيرة بصفة عامة بأنها المشروعات القادرة على توفير فرص عمل جديدة بتكلفة معقولة وهي المشروعات التي تستخدم التكنولوجيا كثيفة العمالة، وتتوافق مع المتطلبات البيئية المتاحة (أبو العزائم، ٢٠٠٣، ص ٣٢٠).

مفهوم ومداخل قياس فعالية الصندوق الاجتماعي للتنمية: يتصف مفهوم الفعالية التنظيمية بدرجة عالية من التعقيد والعمومية والغموض، لذا فقد تعددت التعريفات التي توضح معنى الفعالية، ومن هذه التعريفات كما أوردها عكرش (٢٠٠٢، ص ١٤٠): حيث عرفت فعالية المنظمة بأنها تعنى "قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها في ظل الموارد المحدودة" (شهيب، ١٩٩٣، ص ٢٣-٢٤). ويرى على (١٩٨٤، ص ٥٥) أن الفعالية تعبر عن مدى صلاحية العناصر المستخدمة - المدخلات - للحصول على الناتج المطلوب. ويذكر حلوة (١٩٨٥، ص ١٠) أن الفعالية التنظيمية تعنى "قدرة المنظمة على استغلال الفرص المتاحة لها من البيئة في الحصول على احتياجاتها من المصادر النادرة ذات القيمة من أجل استمرار نشاطها". ويعرفها الشوادفي (١٩٩٧، ص ٢٣) بأنها عبارة عن "مدى قدرة المنظمة على تحقيق الإشباع المرضى للمتعاملين معها - ذلك الإشباع النسبي والمرضى لرغبات واحتياجات الجماعات المتعاملة مع المنظمة - وذلك من خلال إدارة التفاعل بين موارد المنظمة وعملياتها والفرص المتاحة أمامها".

مداخل قياس الفعالية التنظيمية: هناك عدة مداخل أساسية تستخدم في قياس الفعالية التنظيمية، ومن أهمها:

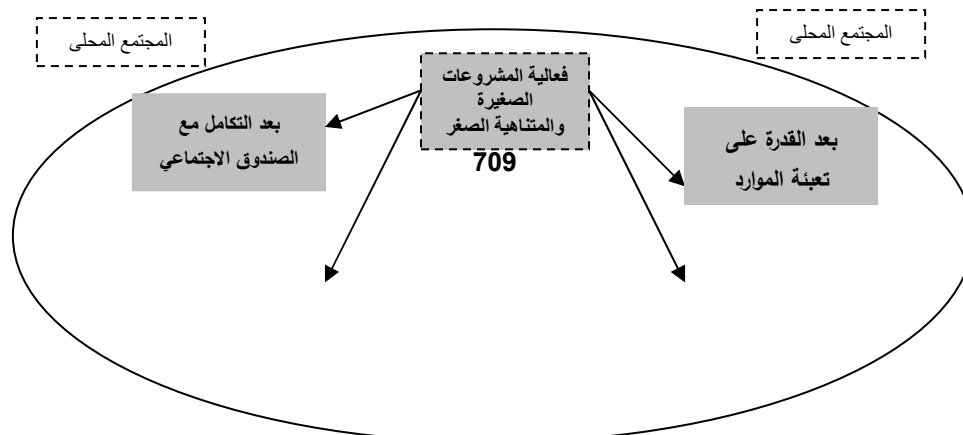
(١) **المدخل المحاسبي:** وهو يعتمد في قياس الفعالية التنظيمية على مقدار الربح المتوقع، ذلك الربح المحاسبي بعد خصم الفوائد والضرائب؛ (٢) **المدخل الإستراتيجي:** وهو يقوم على استخدام بعض المؤشرات الكمية مثل: النسب المالية، نمو المنظمة، نمو المبيعات... وغيرها، وكذلك بعض المؤشرات الوصفية مثل: رضا العاملين، اتجاهات العملاء، وأفراد المجتمع نحو المنظمة كأدوات للحكم على فعالية المنظمة؛ (٣) **مدخل العمليات:** وتعتمد فلسفته في القياس على خصائص الأنشطة أو العمليات التي تمارسها المنظمة. وفيه تتصف المنظمات الفعالة بالسماوات الآتية: تحقيق التكامل بين أهداف أعضاء المنظمة والأهداف العامة للمنظمة، الاستفادة الكاملة من طاقات الأفراد داخل المنظمة، سهولة تدفق المعلومات أفقيا ورأسيا داخل المنظمة (الشوادفي، ١٩٩٧، ص ٣١-٣٣). (٤) **مدخل جمهور المتعاملين:** يقيس هذا المدخل فعالية المنظمة بدرجة إشباعها لحاجات وتوقعات جمهور المتعاملين معها. فلهذا الجمهور مصالح معينة ترتبط وتتأثر وتلعب دور هام في بقاء المنظمة، وفي تأديتها لأدوارها ومن ثم في فعاليتها. ومن هذا الجمهور ليس فقط المستفيدون من المنظمة استفادة مباشرة مثل المديرين والعاملين بها بل أيضا العملاء (السيد و نصر، ١٩٩٦، ص ٥٢٣)؛ (٥) **مدخل موارد النظام:** وفيه تتحدد فعالية المنظمة بمدى قدرتها في الحصول على احتياجاتها من الموارد البشرية والمادية. ومن هذه الاحتياجات: (١) احتياجات لإعطاء القدرة على التكيف مع البيئة المحيطة مثل: الموارد البشرية، الموارد المادية، السمعة الطيبة، والقدرة التبادلية مع البيئة المحيطة للمنظمة؛ (٢) احتياجات لإعطاء القدرة على استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف المنظمة؛ (٣) احتياجات لإعطاء القدرة على التكامل الذاتي، التماسك والارتباط، التعاون،... وغيرها من النواحي النفسية والاجتماعية. (٤) احتياجات لإعطاء القدرة على المحافظة على مستوى عال من المخرجات (منتجات، خدمات، جودة مناسبة، أقل تكلفة ممكنة) (حلوة، ١٩٨٥، ص ١٧)؛ (٦) **مدخل الأهداف:** يستند هذا المدخل في قياس الفعالية إلى فرضية أن كل منظمة من المنظمات تبرر وجودها كعنصر من عناصر المجتمع بتحقيقها لأهداف تتناسب مع احتياجات ورغبات هذا المجتمع أو لبعض أجزاءه، ومن ثم فإن فعالية المنظمة طبقا لهذا المدخل تقاس بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها (حلوة، ١٩٨٥، ص ١١-١٦).

وبمراجعة الأدبيات الخاصة بدراسة المنظمات الاجتماعية وجد أن المدخل البنائي الوظيفي يعد من أهم الاتجاهات النظرية التي يمكن من خلالها دراسة فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي، كما يمكن من خلاله تفسير نتائج الدراسة الراهنة، وفيما يلي عرض مختصر لهذا المدخل (كما أورده عكرش، ٢٠٠٢، ص ٦٣).

المدخل البنائي الوظيفي في تفسير فعالية الصندوق الاجتماعي للتنمية: ينظر أنصار هذا المدخل إلى التنظيم على أنه نسق مفتوح يتفاعل مع البيئة باستمرار باعتبارها مصدرا لموارده البشرية والمادية والتكنولوجية ويستعين بها في أداء وظائفه، واهتموا بدراسة بعض الجوانب الهامة التي أغفلها الذين صوروا التنظيم بأنه نسق مغلق مكتنف ذاتيا، وذلك من خلال دراسة مدى الاتساق أو التباين بين أيديولوجية التنظيم وأيديولوجية المجتمع الذي يعيش فيه (الحسيني، ١٩٨٥، ص ٣١). ويقوم هذا المدخل على فكرة النسق الاجتماعي، ويطلق من قاعدة أساسية هي فكرة تكامل أجزاء النسق في كل واحد والاعتماد المتبادل بين عناصر المجتمع (لطفى، ١٩٩٣، ص ص ٩٤-٩٥). ومن أهم علماء الذين ساهموا في نمو هذا المدخل هو "تالكوت بارسونز".

تالكوت بارسونز T. Parsons والبنائية الوظيفية: يذهب "بارسونز" إلى أن النسق الاجتماعي يرتكز على معايير وقيم، تشكل مع الفاعلين الآخرين جزءا من بيئة الفاعلين، ويفترض أن هدف كل فاعل هو الحصول على أقصى درجة من الإشباع، وإذا ما دخل الفاعل في تفاعل مع آخرين وحصل في ذلك التفاعل على الإشباع فذلك يكون مدعاة لتكرار هذا التفاعل ويؤدي ذلك في النهاية بالفاعل إلى أن يتوقعوا استجابات معينة من بعضهم البعض (كريب، ١٩٩٩، ص ص ٧١-٧٢). وعالج "بارسونز" التنظيم كنسق اجتماعي من ناحيتين: الأولى- أن التنظيم نسقا له خصائصه وسماته الواضحة أكثر من أي نسق اجتماعي آخر. أما الثانية- فهي تحليل العلاقات والعمليات المتداخلة مع الأنساق الفرعية والنسق الاجتماعي الأكبر حتى يتلاءم الموقف التنظيمي مع متطلبات البيئة وظروفها (لطفى، ١٩٩٣، ص ٩٥). ونادي "بارسونز" بأنه لكي يحقق التنظيم كنسق اجتماعي أهدافه ويحافظ على بقاؤه واستمراره عليه أن يقابل أربعة مستلزمات أو متطلبات وظيفية أساسية: ١- إثبات مناهما تعالجان العلاقة القائمة بين النسق وسائر الأنساق الخارجية الأخرى وهما مطلبي التكيف وتحقيق الهدف، بينما يعالج الاثنان الآخران طبيعة البناء الداخلي للنسق وتتضمن مطلبي التكامل والكمون (شرف الدين، ١٩٨٣، ص ٦٨). (١) التكيف **Adaptation**: وهو مركب من وحدات السلوك التي تعمل على إقامة علاقات بين النسق- التنظيم- وبيئته الخارجية، ويتم التكيف عن طريق اخذ المصادر المختلفة التي يحتاجها النسق من انساق البيئة في شكل تبادل للمنتجات يستطيع النسق من خلالها أن يتكيف مع بيئته ومع الضوابط والضرورات والحدود التي تفرضها هذه البيئة عليه، وكذلك الأنشطة والإجراءات التي يستطيع النسق من خلالها أن يكيف البيئة لإشباع حاجاته، وأن يعدل منها ويتحكم فيها ويستغلها أمثل استغلال لصالحه (روشييه، ١٩٨١، ص ص ٨١-٨٢)؛ (٢) تحقيق الهدف **Goal attainment**: ويعني هذا المطلب أن هناك مشكلات معينة يتعين على التنظيم مواجهتها، ولمواجهة تلك المشكلات يجب بلورة مجموعة من الوسائل والغايات يأخذ بها الفاعلون بغية تحقيق التنظيم لأهدافه؛ (٣) التكامل **Integration**: ويركز على علاقات وحدات النسق مع بعضها البعض، وهو يشير إلى تأسيس مستوى من التماسك والاتحاد بين هذه الأجزاء، يتخذ صورا مختلفة كالتعاون وتبادل المنافع بغية تحقيق التكيف العام للنسق (شرف الدين، ١٩٨٣، ص ٧٤)، وهذه الوظيفة هي التي تحقق استقرار النسق حيث تتضمن مجموعة من الأفعال تهدف إلى حماية النسق من التغيرات الفجائية والاضطرابات الداخلية الخطيرة والسلي المحافظة على قدر من التضامن الضروري لبقائه ولأدائه الوظيفي (روشييه، ١٩٨١، ص ٨٢)؛ (٤) الكمون **Latency** أو المحافظة على النمط واحتواء التوترات: ويشير إلى مدى ملائمة الظروف السائدة في الأنساق الفرعية في النسق للظروف السائدة في النسق الأكبر، وهو يرتبط أساسا بمشكلة التكامل الرأسي، ويشتمل هذا المطلب على مطلبين آخرين هما مطلب تدعيم النمط وهو يتعلق بمدى الانسجام والتطابق بين الأدوار التي يؤديها الفرد داخل التنظيم وخارجه ويتم ذلك من خلال وجود آليات تساعد على خلق انسجام وتوافق نسبي بين التوقعات التنظيمية والتوقعات التي تحدث خارج التنظيم. أما المطلب الثاني فهو احتواء التوترات التنظيمية واستيعابها ويتم ذلك من خلال ضمان وجود دافعية كافية لدى الفرد تمكنه من تأدية أدواره التنظيمية (الحسيني، ١٩٨٥، ص ص ٧٥-٧٦).

ومما سبق يتبين أن فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية لا يمكن قياسها ببعد واحد بل من أبعاد متعددة. والدراسة الراهنة سوف تقوم بقياس فعالية هذه المشروعات من خلال أربعة أبعاد هي: بعد القدرة على تعبئة الموارد، بعد الرضاء عن المشروع، بعد تحقيق الأهداف. ومن المفترض أن زيادة فعالية هذه المشروعات تؤدي إلى تغيير ظروف أصحابها وأسرها والمجتمعات المحلية التي تعمل بداخلها هذه المشروعات على الأفضل.





شكل رقم (١): الأبعاد المختلفة المستخدمة في قياس فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الدراسة الراهنة

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي في مصر، تبين أن المشروعات الزراعية قد حصلت على نحو ٣١% من متوسط قيمة القروض الممنوحة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة أسيوط (محمد وآخرون، ٢٠١١). كما تبين أنه هذه المشروعات نجحت بشكل متوسط في تحسين مستوى المعيشة (داليا عبد العزيز، ٢٠٠٨). وكان اتجاه المقترضين من الصندوق الاجتماعي للتنمية نحو المسئولين عن التمويل كان ٥١.٢% منهم اتجاههم مرتفع، بينما ٤٤.٤% منهم اتجاههم متوسط نحو عملية التمويل، وكان الاتجاه العام لـ ٤٦.٧% منهم نحو المشروعات الزراعية الصغيرة متوسط بنسبة (عبد العال، ٢٠٠٨). وكان معظم الخريجين المتعاملين مع الصندوق الاجتماعي (٩٧%) يرون أنه لا توجد جمعية متخصصة لخدمتهم يلجأون إليها، وأن ٧٦% منهم لا يفضلون إقامة مشروع مشترك مع آخرين (دراز وإبراهيم، ٢٠٠٦). كما اتضح أن الصندوق ينحاز بشدة نحو القروض الصغيرة جداً، التي تتمثل في مجملها ٩٥.٠٣% من جملة عدد القروض، وتخصيص قروض بهذا الحجم الصغير للمستمرين الفقراء لا يساعدهم على الخروج من دائرة الفقر لأن العوائد تكون صغيرة جداً لا تحقق مستوى معيشي يتجاوز خط الفقر (نوفل، ٢٠٠٣). كذلك تبين أن ٧٦.٦% من المبحوثين لم ترغب في تكرار القرض مرة أخرى (أبو النور، ١٩٩٩).

كما تبين أن هذه المشروعات تواجه العديد من المشكلات على سبيل المثال: (١) المشكلات التنظيمية والإدارية، وتتضمن صعوبة استخراج التراخيص، والمعوقات المتعلقة بالتأمينات، والمعوقات المتعلقة بعدم ملائمة البنية الأساسية، ومعوقات ارتفاع أسعار المياه والكهرباء؛ (٢) المشكلات الإنتاجية والتكنولوجية: تذبذب أسعار وانخفاض جودة وصعوبة مستلزمات الإنتاج وارتفاع أجور العمال، وعدم توافر العمالة المدربة؛ (٣) المشكلات التمويلية، وتتضمن: ارتفاع سعر الفائدة على القروض، والمغالاة في الضمانات، وقصر فترتي السماح والسداد للقروض، تأخر الإجراءات وتعقيدها، وعدم توفر ضمانات كافية؛ (٤) المشكلات التسويقية، وتتضمن: صعوبة التسويق، وارتفاع تكلفة المنتج، وعدم وجود منافذ كافية للتسويق، وعدم استقرار السوق، وارتفاع تكاليف النقل (أبو العزائم، ٢٠٠٣)، (سليمان، ٢٠٠٣). بالإضافة إلى (٥) توقف المشروعات، عدم استمرارية المتابعة والتوجيه من قبل المسؤولين (داليا عبد العزيز، ٢٠٠٨)؛ (٦) ارتفاع أسعار مواد البناء، وارتفاع الضرائب العامة وضريبة المبيعات (عبد العال، ٢٠٠٨)؛ (٧) مشكلات تتصل بالصندوق الاجتماعي نفسه تتعلق بالتمويل والإقراض، النواحي الإدارية، تسويق المنتجات، متابعة الصندوق، مسنولي الصندوق، تقويم الصندوق (لبن، ٢٠١٠).

الفروض البحثية للدراسة :

- ١- من المرجح أن يكون هناك فروقا بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية المبحوثين قبل وبعد تنفيذ هذه المشروعات، فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي الثقافي، البعد الاقتصادي ومؤشراتها المدروسة، كل على حدة.
- ٢- من المرجح أن يكون هناك فروقا بين متوسطي وضع أسر المقترضين أصحاب هذه المشروعات قبل وبعد تنفيذها، فيما يتعلق بكل من: بعد الاحتياجات الأساسية، البعد الاجتماعي الاقتصادي، والبعد الترفيهي ومؤشراتها المدروسة، كل على حدة.
- ٣- من المرجح أن يكون هناك فروقا بين متوسطي وضع المجتمعات المحلية التي تعمل بها تلك المشروعات قبل وبعد تنفيذها، فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي ومؤشراتها، كل على حدة.

منهجية الدراسة وأدواتها

أجريت الدراسة الراهنة في محافظة الشرقية متبعة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، وفيه تم تقسيم مراكز المحافظة الثلاثة عشر (بعد توزيع إجمالي عدد المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية البالغ عددها ٩٠٥٤ مشروع بإجمالي قروض ٨٢٥٠٨١٦١ جنيه موزعة على هذه المراكز كما هو وارد بالجدول رقم ١) إلى فئتين إحداهما مرتفعة والأخرى منخفضة في الأهمية النسبية لجملة عدد المشروعات وإجمالي حجم القروض، ثم سحب مركزين بطريقة عشوائية بسيطة من الفئة المرتفعة (أنظر الجدول رقم ١)، فكانا مركزي الزقازيق، ومنيا القمح، ثم سحب عدد ١٠٠ مقترض من هذين المركزين بطريقة عشوائية منتظمة، بواقع ٥٠ مقترض وصاحب مشروع من كل مركز، وبحيث يكونوا من بين المشروعات العاملة في الواقع والمسددة لأقساط القرض (وفقا لماء جاء ببيانات المكتب الإقليمي للصندوق الاجتماعي للتنمية بالشرقية). وبالزول للميدان وجد أن هناك ثلاثة مشروعات من مشروعات العينة هي بالفعل مسددة للأقساط ولكنها فشلت وتوقفت، فتم استبعادها من عينة الدراسة، لذلك اقتضت الدراسة على دراسة عدد ٩٧ مشروع (٤٧ من الزقازيق منهم ٣٠ بالحضر و ١٧ بالريف، و ٥٠ من منيا القمح منهم ٦ بالحضر و ٤٤ بالريف، أنظر الجدول رقم ٢). وبذلك تمثل العينة نحو ٢.٥% من جملة عدد المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمركزين. وجمعت هذه البيانات بواسطة استمارة الاستبيان باستخدام المقابلة الشخصية للمقترضين أصحاب هذه المشروعات، وذلك خلال الفترة من بداية أكتوبر وحتى نهاية شهر ديسمبر عام ٢٠١١.

جدول ١: الأهمية النسبية لمراكز المحافظة وفقاً لعدد المشروعات وإجمالي القروض بالجنيه ٢٠١٠

ترتيب المراكز وفقاً للأهمية النسبية	درجة الأهمية النسبية للمركز	إجمالي القروض بالجنيه	إجمالي عدد المشروعات	المركز	الفئة
١	١١١.٣٥	٢٠٠١٨٠٣٠	٣٠٥١	١- الزقازيق	المراكز مرتفعة الأهمية النسبية لمجموع عدد المشروعات وإجمالي القروض
٢	١٠٠.٧٦	١٣٣١٩٠٧٠	١٣٠١	٢- بلبليس	
٣	٩٨.٦٧	١٣٣١٦١٤٦	٨٠٨	٣- أبو حماد	
٤	٩٤.٩٤	٥٠٧٣٥٠٠	٨٥٠	٤- منيا القمح	
٥	٩٤.٦٠	٥٦٩١٣٤٥	٧٠٢	٥- كفر صقر	
٦	٩٣.٧٦	٥١٢٠٥٠٠	٥٦٧	٦- أبو كبير	
٧	٩٣.٢٣	٣٩٩٧٧٥٠	٥٦٨	٧- الحسينية	
٨	٩٢.١٩	٤٣٦٢٠٠٠	٢٨٠	٨- ديرب نجم	المراكز منخفضة الأهمية النسبية لمجموع عدد المشروعات وإجمالي القروض
٩	٩١.٩٤	٥٧٧٢٠٠٠	٦٥	٩- خاقوس	
١٠	٩١.٢٥	٨٧٢٥٠٠٠	٤٥١	١٠- ههيا	
١١	٩٠.٨٥	١٨٩٣٧٥٠	٢٤٢	١١- مشتول السوق	
١٢	٩٠.٠٥	١٤٥٨٠٠٠	١٠٠	١٢- أولاد صقر	
١٣	٨٩.٩٩	١٦١٣٥٧٠	٦٩	١٣- الإبراهيمية	
		٨٢٥٠٨١٦١	٩٠٥٤	الجملة	

*حسبت بقيمة "ت" لمجموع الدرجات التائية لـ (عدد المشروعات + إجمالي القروض بالجنيه).

المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية، رئاسة مجلس الوزراء، بيانات غير منشورة.

جدول ٢: توزيع أصحاب المشروعات أفراد العينة على مركزي الزقازيق ومنيا القمح

العدد	المركز	العدد	المركز	العدد	المركز
١	أولاد مركز الزقازيق	٣٠	ثانيا- مركز منيا القمح	١٨	قرية السعدين
١	أ- مدينة الزقازيق	١	١- مدينة منيا القمح	٢	١٨- قرية السعدين
١	٢- قرية طاهرة حميدة	٩	٢- قرية سنهوت	١	١٩- قرية النعامنة
١	٣- قرية بنايوس	٧	٣- قرية الصنائين القليلة	١	٢٠- كفر شعبان
١	٤- قرية الشويك	٤	٤- قرية ملامس	١	٢١- قرية ثلثلمون
١	٥- منشية أباطة	٣	٥- قرية التلئين	١	٢٢- قرية المساعدة
١	٦- قرية الغار	٢	٦- قرية القبة	١	٢٣- قرية ميت يزيد
١	٧- قرية التل	٢	٧- قرية العزيزية	١	الجملة
١	٨- قرية زهرة شرب	٢	٨- قرية قمرونة	١	١٥- كفر يوسف سمري
				١	١٦- قرية شبرا العنب
				١	١٧- قرية قمرونة

الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة: استخدم في تحليل بيانات الدراسة الجداول التكرارية، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الدرجات المعيارية والدرجات التائية لتكوين المتغيرات والمؤشرات المركبة، معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة، اختبار "مان-ويتني" (ي) Mann-Whitney U Test لاختبار الفروق بين وضع أصحاب المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذ هذه المشروعات.

تعريف وأساليب قياس متغيرات ومؤشرات الدراسة:

أولاً- خصائص المقترضين أصحاب المشروعات المبحوثين وأسراهم: (١) النوع: ويقصد به نوع صاحب المشروع المبحوث ويحتوي على فئتين (ذكر، وأنثى). (٢) الحالة الزوجية: ويقصد بها الحالة الزوجية للمبحوث، وتحتوي على أربعة فئات (أعزب، متزوج، أرمل، ومطلق). (٣) السن: وحسب كرقم مطلق بعدد سنوات عمر المبحوث لأقرب سنة ميلادية جمعت فيها البيانات. (٤) سن الزوج أو الزوجة: وحسب كرقم مطلق بعدد سنوات عمر زوجة المبحوث أو زوج المبحوث لأقرب سنة ميلادية جمعت فيها البيانات. (٥) الحالة التعليمية: ويقصد بها آخر مؤهل حصل عليه المبحوث، ويحتوي على ستة فئات (أمي، بقرأ ويكتب، مؤهل اقل من المتوسط، مؤهل متوسط، مؤهل فوق متوسط، مؤهل جامعي فأعلى). (٦) عدد أفراد الأسرة المعيشية: ويقصد به جملة عدد أفراد الأسرة التي يعيش معها المبحوث بما فيها المبحوث نفسه. (٧) الدخل الشهري للمبحوث بالجنيه: ويقصد به جملة الدخل الذي يتحصل عليه المبحوث من مختلف مصادر الدخل شهريا بالجنيه، وقد حسب كرقم مطلق. (٨) الدخل الشهري الأسري بالجنيه: ويقصد به جملة الدخل الشهري بالجنيه لأسرة المبحوث من مختلف المصادر ومن مختلف أفراد الأسرة بما فيها المبحوث نفسه، وقد حسب كرقم مطلق. (٩) درجة كفاية دخل الأسرة لمتطلبات المعيشة: وفيها يحدد المبحوث استجابته وفقا لأربعة استجابات هي: لا يكفي، يكفي بالكاد، يكفي، يكفي ويفيض). (١٠) درجة امتلاك الأجهزة المنزلية الحديثة: ويقصد بها درجة امتلاك المبحوث وأسرته المعيشية للأجهزة المنزلية الحديثة (كالثلاجة، غسالة فول أو توماتيك، موبایل... إلى غيرها من الأجهزة)، ولقد تم تقسيم هذه الأجهزة إلى عدة فئات مع إعطاء كل فئة وزن معين يعبر سعرها الحالي في السوق المصري، وحسبت الدرجة الكلية لها بمجموع حاصل ضرب عدد كل جهاز x الوزن المرجح للفئة التي ينضم إليها. (١١) عدد الدورات التدريبية: ويقصد بها عدد الدورات التي حضرها صاحب المشروع في مجال مشروعه. ولقد تم إعطاء درجة واحدة لكل دوره حضرها صاحب المشروع في مجال مشروعه. (١٢) جهة التدريب: ويقصد بها الجهة أو الهيئة التي قامت بتدريب صاحب المشروع. (١٣) عدد أفراد الأسرة العاملين بالمشروع: وتم حسابه كرقم مطلق. هذا ولقد تم تقسيم الخصائص أرقام (٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ١١، ١٣) إلى عدة فئات كما هي واردة بالجدول رقم (٤).

ثانيا- أبعاد ومؤشرات فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

-درجة فعالية المشروعات: ويقصد بها القدرة على تعبئة الموارد الضرورية لإقامة واستمرار المشروع، وتكامل المشروعات مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، والرضاء عن المشروع، ودرجة تحقيق هذه المشروعات لأهدافها. ولقد تم قياسها بمتوسط مجموع الدرجات التائية للدرجات المتحصل عليها من أربعة أبعاد رئيسية هي:

- ١-بعد القدرة على تعبئة الموارد: ويقصد به القدرة على توفير الاحتياجات الضرورية لإقامة ونجاح المشروع، وحسبت الدرجة الكلية لهذا البعد بمتوسط مجموع الدرجات المتحصل عليها من سبع بنود هي: (١) درجة كفاية قيمة القرض للمشروع، (٢) درجة ملائمة موقع المشروع لإقامة المشروع، (٣) درجة توافر البنية الأساسية للمشروع، (٤) درجة كفاية عدد العاملين بالمشروع، (٥) درجة ملائمة مستوى تعليم العاملين للمشروع، (٦) درجة ملائمة مستوى تدريب العاملين للمشروع، (٧) درجة كفاية المعدات وأدوات للمشروع.
- ٢- بعد تكامل المشروعات مع الصندوق الاجتماعي للتنمية: ويقصد به العلاقة بين المشروعات ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمهيتها ودعمها، وحسبت الدرجة الكلية لهذا البعد بمتوسط مجموع الدرجات المتحصل من أربعة بنود هي: (١) فعالية عملية التمويل المقدمة من الصندوق: وحسب بمتوسط مجموع درجات الاستجابة على ستة بنود فرعية هي: درجة سهولة الحصول على القرض من خلال الصندوق، كفاية قيمة القرض للمشروع، مناسبة فترة السماح لسداد القرض، معقولية وبساطة الفائدة على القرض، أريحية سداد أقساط القرض على مدة طويلة، بساطة الضمانات المطلوبة على القروض الخاص بالمشروع. (٢) فعالية المعلومات المقدمة من الصندوق عن المشروع: وحسب بمتوسط مجموع درجات الرضاء عن خمسة بنود فرعية تتعلق بالمعلومات التي يقدمها الصندوق عن المشروع وهي: درجة توفير المعلومات في الوقت المناسب، درجة كفاية المعلومات، درجة صحة وصدق المعلومات، دقة وصدق دراسة الجدوى المتعلقة بالمشروع، توافر المعلومات والبيانات عن كميات العرض والطلب لمنتجات المشروع. (٣) مساهمة الصندوق في عملية تسويق منتجات المشروع: وحسب بدرجة مساهمة الصندوق في تسويق منتجات المشروع. (٤) فعالية موظفي الصندوق: وحسب بمتوسط مجموع الدرجات الاستجابة على بندين هما: درجة تسهيل موظفي الصندوق لإجراءات القرض، وأسلوب تعاملهم مع المتعاملين مع الصندوق.
- ٣- بعد الرضاء عن المشروع: ويقصد به درجة رضاء صاحب المشروع عن مشروعه والنتائج المتحققة منه، وحسبت الدرجة الكلية لهذا البعد بمتوسط مجموع درجات رضاء صاحب المشروع عن ثلاثة بنود هي:

(١) درجة الرضاء عن الطلب على منتجات المشروع؛ (٢) درجة الرضاء عن عملية تسويق منتجات المشروع؛ (٣) درجة الرضاء عن العائد من المشروع.

٤-بعد تحقيق الأهداف: ويقصد به درجة نجاح المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها سواء للمقترضين أو لأسرهم أو للمجتمعات المحلية التي تعمل في نطاقها، وتم حسابه بمتوسط مجموع درجات التغير الحادث في ثلاث مستويات بعد تنقذ المشروع وقبل تنفيذه: (١) درجة التغير الحادث في وضع صاحب المشروع، وتضمن بعدين فرعيين هما (أ) البعد الاجتماعي الثقافي، وحسب بمتوسط مجموع أربعة مؤشرات؛ (ب) البعد الاقتصادي، وحسب بمتوسط مجموع ستة مؤشرات. وجميع هذه المؤشرات المكونة لهذين البعدين موضحة بالجدول رقم (٧). (٢) درجة التغير الحادث في وضع أسرة صاحب المشروع، وتضمن ثلاثة أبعاد فرعية هي: (أ) البعد الاحتياجات الأساسية، وتضمن سبعة مؤشرات؛ (ب) الاجتماعي الاقتصادي، وتضمن ستة مؤشرات؛ (ج) البعد الترفيهي، وتضمن أربعة مؤشرات. وجميع هذه المؤشرات المكونة لهذه الأبعاد الثلاثة موضحة بالجدول رقم (٨). (٣) درجة التغير الحادث في وضع المجتمعات المحلية التي تعمل بها المشروعات، وتضمن بعدين فرعيين هما: (أ) البعد الاجتماعي، وحسب بمتوسط مجموع ثلاثة مؤشرات؛ (ب) البعد الاقتصادي، وحسب بمتوسط مجموع أربعة مؤشرات. وجميع هذه المؤشرات المكونة لهذين البعدين موضحة بالجدول رقم (٩).

ولقد تم إعطاء الاستجابة على جميع الأبعاد والمؤشرات والبنود السابقة أوزان هي: منخفضة=١، متوسطة=٢، مرتفعة=٣. فيما عدا مؤشرات بعد تحقيق الأهداف فقد أعطيت الاستجابات عليها أوزان تغير سلبي=١، لم يحدث تغير=صفر، تغير إيجابي=١. ولقد تم اختبار درجة ثبات المقاييس المستخدمة في قياس المؤشرات الخاصة بالمشروعات بواسطة حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ، ولقد تراوحت قيم هذا المعامل بين ٠.٦٧٠ - ٠.٩٣٩، وهي قيم تشير إلى درجة ثبات مقبولة للمقاييس المستخدمة.

خصائص عينة الدراسة Characteristics of sample: لتوصيف المقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر المبحوثين، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبعض خصائصهم.

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن غالبية المبحوثين كانوا ذكور (٨٦.٦%)، ولم يحصلون على دورات تدريبية (٨٦.٦%)، ومتزوجون (٨٥.٦%)، درجة امتلاكهم للأجهزة المنزلية الحديثة تقع في الفئة الثانية (٨٢.٥%). وان ما يقرب من ثلثي المبحوثين (٦٢.٩%) عدد أفراد أسرهم ٢-٥ أفراد، وكان أكثرهم (٤٧.٤%) ذات دخول أسرية شهرية تقع بين ٢٠٠٠-٤٩٩٩ جنيه، ٤٦.٤% منهم ذات دخوله شخصية شهرية تقع بين ١٠٠٠-٢٩٩٩ جنيه، ٤٦.٤% منهم حاصلون على تعليم مؤهل متوسط، ٤٣.٣% منهم تقع أعمارهم بين ٢١-٣٤ سنة، ٤٠.٢% منهم تقع أعمار زوجاتهم أو أزواجهم بين (٣٠-٤١) سنة، ٣٦.١% منهم دخول أسرهم تكفي بالكاد لمتطلبات المعيشة، و ٧.٢% منهم قد حصلوا على دورات تدريبية بالصندوق الاجتماعي للتنمية.

جدول ٣: التكرارات والنسب المئوية لبعض خصائص أصحاب المشروعات عينة الدراسة

الخصائص	الفئات	التكرار	%	الخصائص	الفئات	التكرار	%
النوع	ذكر	٨٤	٨٦.٦	الدخل الشهري	أقل من ١٠٠٠ جنيه	٢٢	٢٢.٧
	أنثى	١٣	١٣.٤	للمبحوث بالجنيه	٢٩٩٩-١٠٠٠ جنيه	٤٥	٤٦.٤
					٣٠٠٠ جنيه فأكثر	٣٠	٣٠.٩
الحالة الزوجية	أعزب	١٣	١٣.٤	الدخل الشهري	أقل من ٢٠٠٠ جنيه	٢٢	٢٢.٧
	متزوج	٨٣	٨٥.٦	الأسري بالجنيه	٢٠٠٠-٤٩٩٩ جنيه	٤٦	٤٧.٤
	مطلق	١	١.٠		٥٠٠٠ جنيه فأكثر	٢٩	٢٩.٩
السن	سنة (٢١-٣٤)	٤٢	٤٣.٣	درجة كفاية دخل	لا يكفي	٨	٨.٢
	سنة (٣٥-٤٨)	٤٠	٤١.٢	الأسرة لمتطلبات المعيشة	يكفي بالكاد	٣٥	٣٦.١
	سنة (٤٩-٦٣)	١٥	١٥.٥		يكفي ويفيض	٢٠	٢٠.٦
سن الزوج أو الزوجة	غير متزوج	١٣	١٣.٤	٣-عدد أفراد الأسرة العاملين	لا يوجد	٤١	٤٢.٣
	سنة (١٨-٢٩)	٣٢	٣٣.٠		١-٢ أفراد	٤٥	٤٦.٤
	سنة (٣٠-٤١)	٣٩	٤٠.٢	بالمشروع	٣-٤ أفراد	٩	٩.٣
	سنة (٤٢-٥٥)	١٣	١٣.٤		٥-٦ أفراد	٢	٢.١
عدد أفراد الأسرة المعيشية	٢-٥ أفراد	٦١	٦٢.٩	درجة امتلاك الأجهزة المنزلية الحديثة*	١٠١٧-٨٨٢) درجة ت**	٧	٧.٢
	٦-٩ أفراد	٢٩	٢٩.٩		١٠١٧-١٢٨٢) درجة ت	٨٠	٨٢.٥
	١٠-١٥ أفراد	٧	٧.٢		١٢٨٢-١٦٨٦) درجة ت	١٠	١٠.٣

الحالة التعليمية	أمي يقرأ ويكتب	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق متوسط	مؤهل جامعي فأعلى
٢	٧	١١	٤٥	١٠	٢٢
٢.١	٧.٢	١١.٣	٤٦.٤	١٠.٣	٢٢.٧
١-عدد الدورات التدريبية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤
٢-جهة التدريب	لم يتدرب	لم يتدرب	لم يتدرب	لم يتدرب	لم يتدرب
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤

*تم تقسيم هذا لمتغير إلى ثلاث فئات بحيث تكون الفئة الوسطى حدها الأدنى = المتوسط الحسابي - واحد انحراف معياري، وحدها الأعلى = المتوسط الحسابي + واحد انحراف معياري
* درجة ثانية = الدرجة المعيارية (Z) لقيمة المتغير الأصلي 10×0.05

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً-أنواع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية والعملية بمحافظة الشرقية، ونسبة المشروعات الإنتاجية منها: لتحقيق الهدف الأول من الدراسة، تم تصنيف أنواع المشروعات عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات هي مشروعات تجارية، مشروعات إنتاجية، مشروعات خدمية، وتم حساب تكراراتها ونسبتها المئوية، والجدول رقم (٤) يوضح نتائج ذلك. ويتبين من هذا الجدول أن مجموعة المشروعات التجارية بلغت نسبتها ٧٠.١% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي يمولها الصندوق بعينة الدراسة، وجاء في مقدمتها مشروع تجارة الملابس الجاهزة بنسبة ١٦.٥%. وبلغت نسبة مجموعة المشروعات الإنتاجية ٢٢.٧% من هذه المشروعات، وجاء في مقدمتها مشروع تربية مواشي/أغنام بنسبة ١٠.٣%، وبلغت نسبة المشروعات الخدمية ٧.٢%، وجاء في مقدمتها مشروع معمل تحاليل بنسبة ٣.١%. وبذلك يتضح الانخفاض الشديد لنسبة المشروعات الإنتاجية من بين المشروعات التي يمولها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالعينة، الأمر الذي يستدعي زيادة الاهتمام بتوعية المقترضين أو المقترضين المحتملين مع الصندوق لتوجيه نشاطهم لمثل هذه المشروعات الهامة في بناء المجتمع خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير.

جدول ٤: التكرارات والنسب المئوية لأنواع المشروعات عينة الدراسة

نوع المشروع	التكرار	%	نوع المشروع	التكرار	%	نوع المشروع	التكرار	%
أ- مشروعات إنتاجية	٢٢	٢٢.٧	٣- حضانة	٢	٢.١	١٠- مكتبة	٢	٢.١
١- تربية مواشي/أغنام	١٠	١٠.٣	ج-مشروعات تجارية	٦٨	٦٨.١	١١-تجارة أدوات كهربائية	٢	٢.١
٢-تسمين عجول	٤	٤.١	١- تجارة ملابس جاهزة	١٦	١٦.٥	١٢-تجارة قطع الغيار	١	١.٠
٣-تصنيع منتجات ألبان	٣	٣.١	٢- سوبر ماركت	٩	٩.٣	١٣-إكسسوارات محمول	١	١.٠
٤-تسمين بط	٢	٢.١	٣- مطعم-كافيتريا	٦	٦.٢	١٤- مقاولات وتوريدات	١	١.٠
٥-فراكة أرز ودش الحبوب	١	١.٠	٤- توزيع أنابيب	٥	٥.٢	١٥- تجارة فاكهة وخضار	١	١.١
٦- تصنيع بويات معدنية	١	١.٠	٥- تجارة	٥	٥.٢	١٦-تجارة مستلزمات بيكور	١	١.٠
٧- محل برمجات	١	١.٠	٦- سيارة نصف نقل	٥	٥.٢	١٧- تجارة أحبار للطباعة	١	١.٠
ب-مشروعات خدمية	٧	٧.٢	٧- محل اتصالات	٤	٤.١	١٨-تجارة أدوات نجف	١	١.٠
١- معمل تحاليل	٣	٣.١	٨-محل منظفات صناعية	٣	٣.١	١٩- محل زيوت	١	١.٠
٢-صيدلية بشري-بيطري	٢	٢.١	٩-تجارة أعلاف وحبوب	٣	٣.١			

ثانيا-مستوى أبعاد ومؤشرات فعالية تلك المشروعات: لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة تم اقتراح أربعة أبعاد رئيسية لقياس فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، تحتوي كل منها على عدد من المؤشرات، وتم حساب التكرارات والنسب لهذه الأبعاد والمؤشرات، والأشكال من ١-٥، والجدولين رقمي (٥)، (٦) توضح نتائج ذلك: (١) بعد القدرة على تعبئة موارد المشروع: يتبين من الشكل رقم (١) أن ما يقرب من نصف المشروعات المبحوثة (٤٨%) كانت الدرجة الكلية لقدرتها على تعبئة الموارد لها متوسطة. ويتضح من الجدول رقم (٥) أن درجة كفاية المعدات وأدوات للمشروع تحتل مقدمة هذه الموارد من حيث القدرة على تعبئتها، وكان في مؤخرتها درجة كفاية قيمة القرض للمشروع، حيث بلغ المتوسط المرجح لهما ٣٦.٢، و ٣٢.٠، على التوالي. مما يشير إلى أهمية أن يكون قيمة القرض كافية لإقامة واستمرار المشروعات. (٢) بعد تكامل المشروعات مع الصندوق الاجتماعي للتنمية: يتبين من الشكل رقم (٢) أن ما يقرب من نصف المشروعات المبحوثة (٤٧%) كانت الدرجة الكلية للتكامل بينها وبين الصندوق الاجتماعي للتنمية متوسطة. ويتضح من الجدول رقم (٥) أن مؤشر فعالية موظفي الصندوق كان في مقدمة مؤشرات هذا التكامل، وكان في مؤخرتها مؤشر مساهمة الصندوق في عملية تسويق منتجات المشروع. حيث بلغ المتوسط المرجح لهما ٣٠.٨، و ٢٣.٢، على التوالي. الأمر الذي يشير إلى أهمية اهتمام الصندوق الاجتماعي بمساعدة المشروعات التي يمولها في عملية تسويق منتجاتها.

(٣) بعد الرضاء عن المشروع: يتبين من الشكل رقم (٣) أن نحو نصف عدد المشروعات المبحوث (٥١%) كان أصحابها راضيين عنها بدرجة متوسطة. ويتضح من الجدول رقم (٥) أن درجة الرضاء عن الطلب على منتجات المشروع كان في مقدمة مؤشرات الرضاء، وكان في مؤخرتها مؤشر درجة الرضاء عن عملية تسويق منتجات المشروع. حيث بلغ المتوسط المرجح لهما ٣٦.٢، و ٣٣.٨، على التوالي. مما يشير إلى ضرورة توافر آليات فاعلة لتمكين أصحاب المشروعات من تسويق منتجات مشروعاتهم. (٤) بعد تحقيق الأهداف: يتبين من الشكل رقم (٤) أن أكثر من نصف عدد المشروعات المبحوثة (٥٨.٨%) كانت درجة تحقيقها لأهدافها مرتفعة. ويتضح من الجدول رقم (٦) التغير الحادث في وضع صاحب المشروع في البعد الاجتماعي الثقافي جاء في مقدمة مؤشرات تحقيق الأهداف، وكان في مؤخرتها التغير الحادث في وضع أسرة صاحب المشروع في البعد الترفيهي. حيث بلغت قيم متوسطها المرجح ٤٢.٦، و ٣٧.٠، على الترتيب. (٥) الدرجة الكلية لفعالية المشروعات: يتبين من الشكل رقم (٥) أن حوالي ٤٣% من هذه المشروعات كانت درجة فعاليتها متوسطة، وحوالي ٣٥% منها كانت درجة فعاليتها مرتفعة، بينما كان حوالي ٢٢% منها درجة فعاليتها منخفضة.

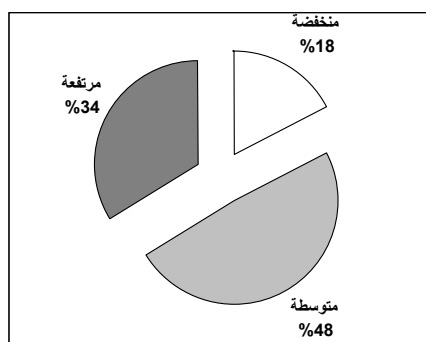
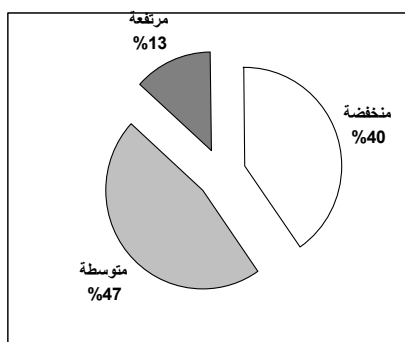
جدول ٥: التكرارات والنسب المنوية لمستوى أبعاد ومؤشرات فعالية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية العاملة بمحافظة الشرقية المبحوثة

ترتيب المؤشرات داخل بعد	الوزن المرجح لكل مؤشر	الاستجابة				أبعاد ومؤشرات فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر			
		مرتفعة		متوسطة		منخفضة			
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار
أولاً- بعد القدرة على تعبئة موارد المشروع									
٧	٣٢.٨	٢٧.٩	٢٧	٤٧.٤	٤٦	٢٤.٧	٢٤	١- درجة كفاية قيمة القرض للمشروع	
٢	٣٦.٠	٣٩.٢	٣٨	٤٤.٣	٤٣	١٦.٥	١٦	٢- درجة ملائمة موقع المشروع لإقامة المشروع	
٢	٣٦.٠	٣٧.١	٣٦	٤٨.٥	٤٧	١٤.٤	١٤	٣- درجة توافر البنية الأساسية للمشروع	
٦	٣٤.٠	٢٩.٩	٢٩	٥٠.٥	٤٩	١٩.٦	١٩	٤- درجة كفاية عدد العاملين بالمشروع	
٥	٣٤.٣	٣٢.٠	٣١	٤٨.٤	٤٧	١٩.٦	١٩	٥- درجة ملائمة مستوى تعليم العاملين للمشروع	
٤	٣٤.٥	٣١.٠	٣٠	٥١.٥	٥٠	١٧.٥	١٧	٦- درجة ملائمة مستوى تدريب العاملين للمشروع	
١	٣٦.٢	٣٧.١	٣٦	٤٩.٥	٤٨	١٣.٤	١٣	٧- درجة كفاية المعدات وأدوات للمشروع	
ثانياً- بعد تكامل المشروعات مع الصندوق الاجتماعي									
		١٣.٤	١٣	٤٦.٤	٤٥	٤٠.٢	٣٩		
٢	٢٩.٧	١٨.٦	١٨	٤٦.٤	٤٥	٣٥.١	٣٤	١- فعالية عملية التمويل المقدمة من الصندوق	
٣	٢٨.٧	٢٠.٦	٢٠	٣٦.١	٣٥	٤٣.٣	٤٢	٢- فعالية المعلومات المقدمة من الصندوق عن المشروع	
٤	٢٣.٢	٧.٢	٧	٢٨.٩	٢٨	٦٣.٩	٦٢	٣- مساهمة الصندوق في عملية تسويق منتجات المشروع	
١	٣٠.٨	٨.٣	٨	٧٤.٢	٧٢	١٧.٥	١٧	٤- فعالية موظفي الصندوق	
ثالثاً- بعد الرضاء عن المشروع									
٢	٣٤.٨	٣٤.٠	٣٣	٤٧.٤	٤٦	١٨.٦	١٨	١- درجة الرضاء عن العائد من المشروع	
١	٣٦.٢	٣٦.١	٣٥	٥١.٥	٥٠	١٢.٤	١٢	٢- درجة الرضاء عن الطلب على منتجات	

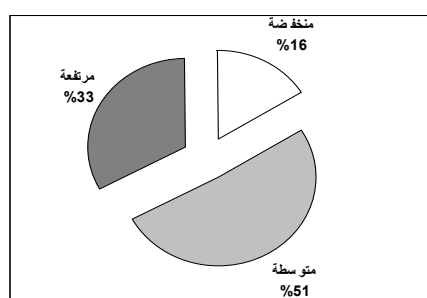
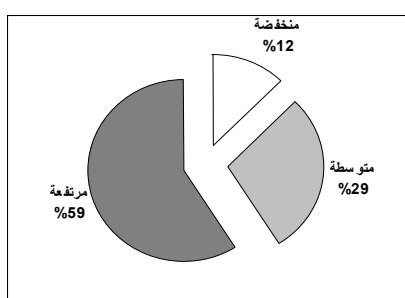
المشروع								
3-درجة الرضاء عن عملية تسويق منتجات المشروع	١٩	١٩.٦	٥٠	٥١.٥	٢٨	٢٨.٩	٣٣.٨	٣

جدول ٦: التكرارات والنسب المئوية لبعء تحقيق الأهءاف كأهء أبعاء فعالية المشروعات الصغيرة ومنتاهية الصغر الممولة من الصنءوق الإءتماعي للئنمية العاملة المبحوءة

ترتيب المؤشرات داخل بعء	الوزن المرجح لكل مؤشر	الإستجابة				بعء تحقيق الأهءاف	
		تغير إيجابي		لم يءءث تغير		تغير سلبي	
		% التكرار	% التكرار	% التكرار	% التكرار		
رابع-بعء تحقيق الأهءاف							
١	٤٢.٦	٧٢.٢	٧٠	١٩.٦	١٩	٨.٢	٨
٦	٣٨.٣	٥٣.٦	٥٢	٢٩.٩	٢٩	١٦.٥	١٦
٤	٣٨.٨	٥٣.٦	٥٢	٣٣.٠	٣٢	١٣.٤	١٣
٣	٤٠.٢	٥٩.٨	٥٨	٢٨.٩	٢٨	١١.٣	١١
٧	٣٧.٠	٤٠.٢	٣٩	٤٨.٥	٤٧	١١.٣	١١
٤	٣٨.٨	٥٥.٧	٥٤	٢٨.٩	٢٨	١٥.٤	١٥
٢	٤٢.٠	٦٧.٠	٦٥	٢٥.٨	٢٥	٧.٢	٧

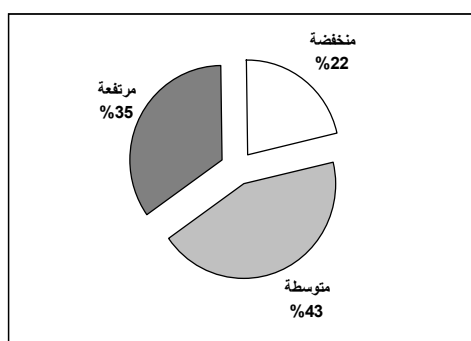


شكل ١: الءرة الكلية لبعء الءرة على تعبئة موارد المشروعات



شكل ٤: الدرجة الكلية لبعيد تحقيق المشروعات لأهدافها

شكل ٣: الدرجة الكلية لبعيد الرضا عن المشروع



ثالثاً- اختبار معنوية الفروق بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية المبحوثين، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذ هذه المشروعات، فيما يتعلق ببعض الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والترفيهية ومؤشراتها المدروسة. لتحقيق الهدف الثالث من الدراسة، تم صياغة الفروض البحثية من ١-٣ السابق ذكرها، واختبار صحة هذه الفروض تم استخدام اختبار "مان-ويتني" (ي) لاختبار الفروق بين متوسطي وضع أصحاب المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية المبحوثين، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذ هذه المشروعات، فيما يتعلق ببعض الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والترفيهية ومؤشراتها المدروسة. والجداول من ٧-٩ توضح نتائج ذلك:

١- فيما يتعلق بوضع المقترضين أصحاب المشروعات: يتبين من الجدول رقم (٧) ما يلي: (١) وجود فروق معنوية إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين متوسطي وضع أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي الثقافي، درجة المشاركة في تنمية القرية، درجة مساعدة الفقراء، الوعي بأهمية العمل الحر، درجة متابعة الصحف وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم "U" ٢٧٣٢.٠ ، ٣٢٣٤.٥ ، ٢٢٧٢.٥ ، ٣٠٤٧.٥ ، ٣٦٣٢.٠ على الترتيب. (٢) وجود فروق معنوية إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين متوسطي وضع أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للبعد الاقتصادي، شراء حيوانات، شراء مصوغات، شراء أراضي وعقارات، وعند مستوى ٠.٠٥ فيما يتعلق بشراء منزل ملك، وشراء سيارة. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم "U" ٣٤٧٥.٠ ، ٣٤٩٠.٥ ، ٣٧٣٣.٥ ، ٣٦٢٨.٥ ، ٣٩١٦.٥ ، ٣٨١٧.٥. كما أوضحت النتائج أنه لا يوجد فروق معنوية فيما يتعلق بشراء آلات ومعدات جديدة.

جدول ٧: نتائج اختبار مان ويتني Mann-Whitney U لمعنوية الفروق بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب المشروعات قبل وبعد تنفيذ المشروع

قيمة "Z"	قيمة "U"	بعد تنفيذ المشروع			قبل تنفيذ المشروع			الوضع قبل وبعد تنفيذ المشروعات الأبعاد المدروسة على مستوى المقترضين				
		مجموع الرتب	متوسط الرتبة	العدد	مجموع الرتب	متوسط الرتبة	العدد					
٠.١- **	٢٧٣٢.٠	١١٤٣٠.٠	١١٧.٨	٤٠	٢٨	٢٩	٧٤٨٥.٠	٧٧.٢	١١	٣٤	٥٢	الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي الثقافي

١-درجة المشاركة في تنمية القرية	٤٩	٣٧	١١	٨٢.٤	٧٩٨٧.٥	٣١	٢٦	٤٠	١١٢.٧	١.٩٢٧.٥	٣٢٣٤.٥	٠.٠٤
٢- درجة مساعدة الفقراء	٥٩	٢٩	٩	٧٢.٤	٧٠٢٥.٥	٢١	٢٧	٤٩	١٢٢.٦	١١٨٨٩.٥	٢٢٧٢.٥	٠.٠٦
٣- الوعي بأهمية العمل الحر	٤٩	٣٦	١٢	٨٠.٤	٧٨٠٠.٥	٢٣	٣٩	٣٥	١١٤.٦	١١١١٤.٥	٣٠٤٧.٥	٠.٠٤
٤- درجة متابعة الصحف	٥٢	٣٣	١٢	٨٦.٤	٨٣٨٥.٥	٤٠	٢٠	٣٧	١٠٨.٦	١٠٥٣٠.٠	٣٦٣٢.٠	٠.٠٢
ب-الدرجة الكلية للبعد الاقتصادي	٥٦	٣١	١٠	٨٤.٨	٨٢٢٨.٠	٤٠	٣١	٢٦	١١٠.٢	١٠٦٨٧.٠	٣٤٧٥.٠	٠.٠٣
١-شراء منزل ملك	٣٩	٤١	١٧	٨٩.٤	٨٦٦٩.٥	٢٨	٤٠	٢٩	١٠٥.٦	١٠٢٤٥.٥	٣٩١٦.٥	٠.٠٢
٢-شراء حيوانات	٥٧	٢٩	١١	٨٤.٩	٨٢٤٣.٥	٢٢	٥٤	٢١	١١٠.٠	١٠٦٧١.٥	٣٤٩٠.٥	٠.٠٣
٣-شراء سيارة	٥٤	٣٣	١٠	٨٨.٤	٨٥٧٠.٥	٤٣	٢٥	٢٩	١٠٦.٦	١٠٣٤٤.٥	٣٨١٧.٥	٠.٠٢
٤-شراء مصوغات	٥٦	٣٠	١١	٨٧.٥	٨٤٨٦.٥	٤٢	٢٦	٢٩	١٠٧.٥	١٠٤٢٨.٥	٣٧٣٣.٥	٠.٠٢
٥- شراء أراضي وعقارات	٥٧	٣٠	١٠	٨٦.٤	٨٣٨١.٥	٤١	٢٧	٢٩	١٠٨.٦	١٠٥٣٣.٥	٣٦٢٨.٥	٠.٠٣
٦-شراء آلات ومعدات جديدة	٧٥	١٩	٣	٩١.٨	٨٩٠٢.٥	٦٦	١٦	١٥	١٠٣.٢	١٠٠١٢.٥	٤١٤٩.٥	٠.٠٨

* معنوي عند مستوى ٠.٠٥ ** معنوي عند مستوى ٠.٠١

وتتفق هذه النتائج مع الاتجاه البنائي الوظيفي عند بارسونز، من حيث تغيير وضع المقترضين بعد تنفيذ مشروعاتهم للأفضل في المؤشرات المذكورة. بينما تختلف معها فيما يتعلق بشراء الآلات ومعدات جديدة، وربما يرجع ذلك إلى قلة احتياجاتهم لمعدات والآلات الجديدة لمشروعاتهم. وبناء على ذلك يمكن قبول الفرض البحثي الأول السابق ذكره فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للبعد والمؤشرات التي ثبتت معنوية الفروق لها بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب المشروعات قبل وبعد تنفيذها. كما يمكن عدم قبوله بالنسبة لشراء آلات ومعدات جديدة.

٢- فيما يتعلق بوضع أسر المقترضين أصحاب المشروعات : يتضح من الجدول رقم (٨) ما يلي: (١) وجود فروق معنوية إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين متوسطي وضع أسر أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للبعد الاحتياجات الأساسية، التغذية، الملابس، تعليم الأسرة، الرعاية الصحية للأسرة، توافر الصرف الصحي، وجودة الكهرباء بالمنزل. وعند مستوى معنوية ٠.٠٥ فيما يتعلق بتوافر مياه الشرب النقية بالمنزل. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم "U" ٣٤٨٧.٠، ٣٤٧٠.٥، ٣٤٦٠.٥، ٣٧٠١.٥، ٣٦٢٦.٠، ٣٦٤٤.٥، ٣٧٠٨.٥، ٣٨٠١.٠، على التوالي. (٢) وجود فروق معنوية إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين متوسطي وضع أسر أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي الاقتصادي، دهانات المنزل، نوعية أرضيات المنزل، حادثة أثاث المنزل، زيادة مساحة المسكن، ملكية الأجهزة المنزلية والكمالية، ومستوى دخل الأسرة. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم "U" ٣٢٨٣.٥، ٣٤٤٣.٠، ٣٥٢٤.٥، ٣٧٢٩.٥، ٣٦٠٧.٥، ٣٧٣٥.٥، ٢٩٠٤.٥. (٣) وجود فروق معنوية إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ بين متوسطي وضع أسر أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للبعد الترفيهي، الترويج عن الأسرة، والتنزه في الحدائق والمنتزهات. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم "U" ٣٩٢٧.٥، ٣٩٠٢.٥، ٣٩٢٢.٥، على الترتيب. بينما لم تتضح معنوية الفروق فيما يتعلق بكل من حضور الحفلات، التردد على المصايف.

وتتفق هذه النتائج مع الاتجاه البنائي الوظيفي عند بارسونز، من حيث تغيير وضع أسر المقترضين بعد تنفيذ مشروعاتهم للأفضل. بينما تختلف معها فيما يتعلق بحضور الحفلات، التردد على المصايف، حيث كان من المفترض أن وضع أسر المقترضين يتغير للأفضل بعد تنفيذ المشروعات فيما يتعلق بهذين المؤشرين. وربما يرجع ذلك إلى انشغال المقترضين بمشروعاتهم أو لقلّة خبرتهم في تنظيم أوقات عملهم وحياتهم الاجتماعية. وبذلك يمكن قبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للبعد والمؤشرات التي ثبتت معنوية الفروق لها بين متوسطي وضع أسر أصحاب المشروعات قبل وبعد تنفيذها، وعدم قبوله بالنسبة لباقي المؤشرات.

جدول ٨: توصيف ونتائج اختبار مان ويتني Mann-Whitney U لمعنوية الفروق بين متوسطي وضع أسر المقترضين أصحاب المشروعات قبل وبعد تنفيذ المشروع

قيمة "Z"	قيمة "U"	بعد تنفيذ المشروع			قبل تنفيذ المشروع			الوضع قبل وبعد				
		مجموع درجات الرتبة	متوسط الرتبة	العدد	مجموع درجات الرتبة	متوسط الرتبة	العدد	العدد	العدد	العدد		
**٣.٢-	٣٤٨٧.٠	١٠٦٧٥.٠	١١٠.١	٣٩	٣٩	١٩	٨٢٤٠.٠	٨٤.٩	٢٠	٤٧	٣٠	١- الدرجة الكلية لبعدها الاحتياجات الأساسية المقترضين
**٣.٤-	٣٤٧٠.٥	١٠٦٩١.٥	١١٠.٢	٤٢	٣٩	١٦	٨٢٢٣.٥	٨٤.٨	١٩	٥١	٢٧	١-التغذية
**٣.٤-	٣٤٦٠.٥	١٠٧٠١.٥	١١٠.٣	٤١	٣٩	١٧	٨٢١٣.٥	٨٤.٧	١٩	٤٨	٣٠	٢-الملبس
**٣.٧-	٣٧٠١.٥	١٠٤٦٠.٥	١٠٧.٨	٣٧	٣٧	٢٣	٨٤٥٤.٥	٨٧.٢	١٨	٤٦	٣٣	٣-تعليم الأسرة
**٢.٩-	٣٦٢٦.٠	١٠٥٣٦.٠	١٠٨.٦	٣٦	٣٩	٢٢	٨٣٧٩.٠	٨٦.٤	١٧	٤٦	٣٤	٤-الرعاية الصحية للأسرة
*٢.٥-	٣٨٠١.٠	١٠٣٦١.٠	١٠٦.٨	٣٨	٤٤	١٥	٨٥٥٤.٠	٨٨.٢	٢١	٥٤	٢٢	٥-توافر مياه الشرب النقية بالمنزل
**٣.٩-	٣٦٤٤.٥	١٠٥١٧.٥	١٠٨.٤	٤١	٣٧	١٩	٨٣٩٧.٥	٨٦.٦	٢١	٤٧	٢٩	٦-توافر الصرف الصحي
**٣.٧-	٣٧٠٨.٥	١٠٤٥٣.٥	١٠٧.٨	٣٧	٣٥	٢٥	٨٤٦١.٥	٨٧.٢	٢١	٣٧	٣٩	٧-جودة الكهرباء بالمنزل
**٣.٧-	٣٢٨٣.٥	١٠٨٧٨.٥	١١٢.٢	٣٦	٣٨	٢٣	٨٠٣٦.٥	٨٢.٩	١٦	٤٣	٣٨	ب- الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي الاقتصادي
**٣.٤-	٣٤٤٣.٠	١٠٧١٩.٠	١١٠.٥	٣٨	٤٢	١٧	٨١٩٦.٠	٨٤.٥	١٩	٤٤	٣٤	١-دهانات المنزل
**٣.٢-	٣٥٢٤.٥	١٠٦٣٧.٥	١٠٩.٧	٣٧	٤٣	١٧	٨٢٧٧.٥	٨٥.٣	١٨	٤٨	٣١	٢-نوعية ارضيات المنزل
**٣.٧-	٣٧٢٩.٥	١٠٤٣٢.٥	١٠٧.٦	٣٤	٤٦	١٩	٨٤٨٢.٥	٨٧.٤	١٧	٤٩	٣١	٣-حدائق أثاث المنزل
**٣.٩-	٣٦٠٧.٥	١٠٥٥٤.٥	١٠٨.٨	٣٦	٣٠	٣١	٨٣٦٠.٥	٨٦.٢	١٢	٤٤	٤١	٤-زيادة مساحة المسكن
**٢.٦-	٣٧٣٥.٥	١٠٤٢٦.٥	١٠٧.٥	٣٣	٣٢	٣٢	٨٤٨٨.٥	٨٧.٥	١٥	٣٨	٤٤	٥-ملكية الأجهزة المنزلية والكهربية
**٤.٩-	٢٩٠٤.٥	١١٢٥٧.٥	١١٦.١	٣٩	٣٧	٢١	٧٦٥٧.٥	٧٨.٩	١٣	٣٥	٤٩	٦- مستوى دخل الأسرة
*٢.١-	٣٩٢٧.٥	١٠٢٣٤.٥	١٠٥.٥	٣٢	٢٤	٤١	٨٦٨٠.٥	٨٩.٥	١٦	٣٢	٤٩	ج- الدرجة الكلية للبعد الترفيهي
١.٧-	٤٠٩٦.٥	١٠٠٦٥.٥	١٠٢.٨	٣١	٢٧	٣٩	٨٨٤٩.٥	٩١.٢	١٨	٣٣	٤٦	١-حضور الحفلات
١.٩-	٤٠٢٤.٥	١٠١٣٧.٥	١٠٤.٥	٣٣	٢٤	٤٠	٨٧٧٧.٥	٩٠.٥	١٧	٣٣	٤٧	٢-التردد على المصايف
*٢.٢-	٣٩٠٢.٥	١٠٢٥٩.٥	١٠٥.٨	٣١	٢٨	٣٨	٨٦٥٥.٥	٨٦.٢	١٥	٣٤	٤٨	٣-الترويج عن الأسرة
*٢.٢-	٣٩٢٢.٥	١٠٢٣٩.٥	١٠٥.٦	٣٣	١٩	٤٥	٨٦٧٥.٥	٨٩.٤	١٤	٢٩	٥٤	٤-التنزه في الحدائق والمنتزهات

* معنوي عند مستوى ٠.٠٥ ** معنوي عند مستوى ٠.٠١

٣- فيما يتعلق بوضع المجتمعات المحلية التي تعمل بها المشروعات: يتضح من الجدول رقم (٩) ما يلي: (١) وجود فروق معنوية إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين متوسطي وضع المجتمعات المحلية التي تعمل بها المشروعات قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من: الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي، جذب السكان للمنطقة،

زيادة درجة التكافل الإجتماعي بين المواطنين. وعند مستوى معنوية ٠.٠٥ بالتقليل من حدة البطالة. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم "U" ٣٤٦٩.٥، ٣٢٠٦.٠، ٣٩٧٣.٠، على الترتيب. (٢) وجود فروق معنوية إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ بين متوسطي وضع المجتمعات المحلية لأصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من: الدرجة الكلية للبعد الاقتصادي، توفير فرص عمل، الاستفادة من الخامات والموارد المحلية المتوفرة، تشغيل أيدي عاملة، وتخفيض أسعار السلع. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم "U" ٢٥٨٢.٥، ٢٧٠٣.٥، ٢٨١٧.٥، ٢٦٤٣.٠، ٣٥٧٨.٠، على التوالي. وبناء على ذلك يمكن قبول الفرض البحثي الثالث السابق ذكره. وتتفق هذه النتائج مع الاتجاه البنائي الوظيفي عند بارسونز، من حيث تغير وضع المجتمعات المحلية التي تعمل في نطاقها المشروعات بعد تنفيذها سواء في مؤشرات البعد الاجتماعي أو الاقتصادي.

جدول ٩: نتائج اختبار مان ويتني U Mann-Whitney لمعنوية الفروق بين متوسطي وضع وأحوال المجتمعات المحلية التي تعمل بها المشروعات عينة الدراسة قبل وبعد تنفيذها

البيانات المدروسة على مستوى المجتمع المحلي	الوضع			قبل تنفيذ المشروع			بعد تنفيذ المشروع			قيمة "N"	قيمة "Z"	
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
١- الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	٤٤	٣٩	١٤	٨٢.٣	٧٩٧٨.٥	٣٠	٣٢	٣٥	١١٢.٨	١٠٩٣٦.٥	٣٢٢٥.٥	**٣.٨-
١- جذب السكان للمنطقة	٤٣	٣٧	١٧	٨٤.٨	٨٢٢٢.٥	٢٩	٢٦	٤٢	١١٠.٢	١٠٦٩٢.٥	٣٤٦٩.٥	**٣.٤-
٢- التقليل من حدة البطالة	٤٥	٣٦	١٦	٨٩.٩	٨٧٢٦.٠	٣٤	٣٦	٢٧	١٠٥.٠	١٠١٨٩.٠	٣٩٧٣.٠	*٢.٠-
٣- زيادة درجة التكافل الاجتماعي بين المواطنين	٤٤	٤٥	٨	٨٢.١	٧٩٥٩.٠	٢٧	٣٤	٣٦	١١٢.٩	١٠٩٥٦.٠	٣٢٠٦.٠	**٤.١-
٤- الدرجة الكلية للبعد الاقتصادي	٥٧	٣٣	٧	٧٥.٦	٧٣٣٥.٥	٢٩	٣٥	٢٣	١١٩.٤	١١٥٧٩.٥	٢٥٨٢.٥	**٥.٥-
١- توفير فرص عمل	٥٥	٣٥	٧	٧٦.٩	٧٤٥٦.٥	٢٥	٣٤	٣٨	١١٨.١	١١٤٥٨.٥	٢٧٠٣.٥	**٥.٥-
٢- الاستفادة من الخامات والموارد المحلية المتوفرة	٥٦	٣٤	٧	٧٨.١	٧٥٧٠.٥	٢٥	٤١	٣١	١١٦.٩	١١٣٤٤.٥	٢٨١٧.٥	**٥.٢-
٣- تشغيل أيدي عاملة	٦٣	٣٠	٤	٧٦.٣	٧٣٩٦.٠	٣٠	٣٢	٣٥	١١٨.٨	١١٥١٩.٠	٢٦٤٣.٠	**٥.٧-
٤- تخفيض أسعار السلع	٥٤	٣٣	١٠	٨٥.٩	٨٣٣١.٠	٣٧	٣٢	٢٨	١٠٩.١	١٠٥٨٤.٠	٣٥٧٨.٠	**٣.١-

* معنوي عند مستوى ٠.٠٥ ** معنوي عند مستوى ٠.٠١

رابعا-المشكلات المتعلقة بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية وتفعيل تلك المشروعات.

لتحقيق الهدف الرابع، تم عرض ست مجموعات من المشكلات على المقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي المبحوثين والمتعلقة بدور الصندوق الاجتماعي في تفعيل المشروعات الصغيرة. كما تم توجيه سؤال لهم عن المشكلات الأخرى التي لم يرد ذكرها في المشكلات المعروضة عليهم. وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد.

١- **المشكلات التي تم عرضها على المبحوثين:** يتبين من الجدول رقم (١٠) أن مجموعة المشكلات التي تتعلق بالتمويل والإقراض جاءت في المرتبة الأولى من بين المشكلات التي تم عرضها على المبحوثين والتي تتعلق بتعاملهم مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لإبداء رأيهم درجة وجودها، تليها مجموعة المشكلات المتعلقة بتقويم المشروع، ثم مشكلات عامة متنوعة، ثم المتعلقة بمتابعة المشروع، ثم المتعلقة بتسويق المنتجات، وأخيراً مجموعة المشكلات المتعلقة بالمسؤولين عن الصندوق. وبلغت المتوسطات المرجحة لهذه المجموعات ٣٣.٣، ٣٢.٤، ٣١.٨، ٣١.٥، ٣٠.٣، ٢٧.٢، على الترتيب. وفيما يتعلق بالترتيب العام للمشكلات فقد جاءت كل من صعوبة الضمانات وشروط الإقراض، ارتفاع قيمة القسط الدوري المدفوع، وقلة توثيق ونشر نتائج تقويم المشروعات مما يؤدي إلي تكرار الأخطاء والتجارب غير الناجحة في المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الأخيرة طلب المسؤولين رشاوى لإنهاء الأوراق الخاص بالقرض.

جدول ١٠: ترتيب المشكلات التي تم عرضها على المبحوثين والتي تتعلق بدور الصندوق في تفعيل المشروعات الصغيرة

الترتيب العام للمشكلات	المتوسط المرجح لكل مجموعة	الترتيب العام للمشكلات	المتوسط المرجح لكل مشكلة	درجة التواجد			المشكلات
				كبيرة التكرار	متوسطة التكرار	منخفضة التكرار	
أولاً- مشكلات تتعلق بالمسئولين عن الصندوق:							
							١-عدم وجود دور لمسئولي الصندوق في حالة فشل المشروع
		٢٢	٢٨.٨	٢٠	٣٦	٤١	
		٢٣	٢٨.٣	١٨	٣٧	٤٢	٢-تعتيق المسئولين لإجراءات الحصول على القرض
		٢٤	٢٧.٧	٢١	٢٧	٤٩	٣-الواسطة بتلعب دور في إنهاء إجراءات القرض
		٢٥	٢٧.٢	١٤	٣٨	٤٥	٤-اختلاف معاملة المسئولين من فرد لآخر
		٢٦	٢٦.٨	١٢	٤٠	٤٥	٥-سوء معاملة المسئولين عن الصندوق
		٢٧	٢٤.٣	١١	٢٧	٥٩	٦-طلب المسئولين رشواى لإنهاء الأوراق الخاص بالقرض
١	٣٣.٣						ثانياً- مشكلات تتعلق بالتمويل والإقراض:
		١	٣٣.٧	٣٥	٣٥	٢٧	١-صعوبة الضمانات وشروط الإقراض
		١	٣٣.٧	٣٦	٣٣	٢٨	٢-ارتفاع قيمة القسط الدوري المدفوع
		٤	٣٣.٣	٣٥	٣٣	٢٩	٣-صعوبة إجراءات الحصول على القرض
		٦	٣٢.٨	٣٢	٣٦	٢٩	٤-ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة
		٦	٣٢.٨	٣٤	٣٢	٣١	٥-قصر فترة السماح والسداد
٤	٣١.٥						ثالثاً- مشكلات تتعلق بمتابعة المشروع:
		٦	٣٢.٨	٢٣	٥٤	٢٠	١-اقتصار عملية المتابعة على الجوانب الإدارية والمالية فقط
		١١	٣١.٨	٢٠	٥٤	٢٣	٢-عشوائية المتابعة وعدم انتظامها
		١٥	٣١.٢	١٩	٥٢	٢٦	٣-عدم استمرار المتابعة لجميع مراحل المشروع
		١٩	٣٠.٢	١٥	٥٤	٢٨	٤-ضعف دور الصندوق في متابعة المشروع
٢	٣٢.٤						رابعاً- مشكلات تتعلق بتقييم المشروع:
		٩	٣٢.٠	٢٦	٤٣	٢٨	١-عدم إدراك الصندوق لأهمية عملية تقييم المشروع
		١٢	٣١.٧	٢٥	٤٣	٢٩	٢-اقتصار تقييم الصندوق للمشروع على المرحلة النهائية
		١	٣٣.٧	٣٠	٤٥	٢٢	٣-قلة توثيق ونشر نتائج تقييم المشروعات مما يؤدي إلى تكرار الأخطاء والتجارب غير الناجحة
٥	٣٠.٣						خامساً- مشكلات تتعلق بتسويق المنتجات:
		١٧	٣١.٠	١٨	٥٣	٢٦	١-ندرة المعلومات والبيانات عن الأسواق المحلية والخارجية المقدمة من الصندوق
		١٧	٣١.٠	٢٠	٤٩	٢٨	٢-عدم وجود خبرة للصندوق في فتح مجال تصدير للمنتجات
		٢٠	٢٩.٧	١٧	٤٧	٣٣	٣-عدم توفير الصندوق للمعارض الدائمة والمؤقتة لبيع المنتجات
		٢٠	٢٩.٧	١٦	٤٩	٣٢	٤-عدم وجود دور للصندوق في دعم المشروع لمواجهة كبار المنتجين
٣	٣١.٨						سادساً- مشكلات عامة متنوعة:
		٥	٣٣.٢	٣١	٤٠	٢٦	١-تحصيل القرض بمصرقات إدارية تحصل قبل صرفه
		٩	٣٢.٠	٢٢	٥١	٢٤	٢-نقص مستوى الخدمات الموجهة من الصندوق للمشروع
		١٣	٣١.٥	٢١	٥٠	٢٦	٣-قلة مراعاة الجوانب البيئية الإيجابية بالمشروع
		١٤	٣١.٣	٢٣	٤٥	٢٩	٤-اتخاذ إجراءات متعسفة ضد المشروعات المتعثره
		١٥	٣١.٢	٢٣	٤٤	٣٠	٥-قلة إجراء الصندوق للتدريب علي استخدام معدات المشروع

٢-المشكلات الأخرى التي ذكرها المبحوثين والتي لم ترد في المشكلات المعروضة عليهم: يتضح من الجدول رقم (١١) أن أكثر هذه المشكلات تكرارا هي: تكرار وطول إجراءات الحصول على القرض (٧٢.٢%)، وأقل هذه المشكلات تكرارا هي أن بعض الإجراءات تتطلب التعامل مع المحليات مما يضيع الوقت والمجهود (١١.٣%).

جدول ١١: المشكلات المتعلقة بدور الصندوق في تفعيل المشروعات الصغيرة والتي ذكرها المبحوثين بأنفسهم ولم ترد في المشكلات المعروضة عليهم

المشكلات	التكرار	%
١- تكرار وطول إجراءات الحصول على القرض	٧٠	٧٢.٢
٢- سوء معاملة الموظفين سواء بالبنك أو الصندوق	٤٠	٤١.٢
٣- دور الصندوق غير واضح للناس والمتعاملين معه (ضعف المعلومات عن الصندوق)	٣١	٣١.٩
٤- عدم رغبة الصندوق في الدعم للمشروع مرة ثانية	٢١	٢١.٦
٥- بعد مقر المكتب الإقليمي للصندوق بالمحافظة	٢٠	٢٠.٦
٦- عدم معرفة الإجراءات التي يمكن القيام بها للإبلاغ المباشر للصندوق عند فشل المشروع	١٩	١٩.٦
٧- القروض التي تمنح من خلال البنوك تتطلب وجود ضمانات عقارية والشباب لا يملك هذه الضمانات	١٨	١٨.٦
٨- البطء في صرف القرض المطلوب بعد الانتهاء من الإجراءات	١٥	١٥.٥
٩- عدم سداد أقساط مجمعة لا يتم خصم فائدة (عدم إعطاء ميزة للجديّة والالتزام في السداد)	١٥	١٥.٥
١٠- بعض الإجراءات تتطلب التعامل مع المحليات مما يضيع الوقت والمجهود	١١	١١.٣

خامسا- مقترحات المقترضين أصحاب تلك المشروعات المبحوثين فيما يتعلق بتطوير عمل الصندوق: يتبين من الجدول رقم (١٢) أن أكثر مقترحات المبحوثين تكرارا على الترتيب كما يلي: إعطاء ميزات نسبية للشباب عند التمويل في كافة إجراءات و ضمانات القرض، تقليل نسبة الفائدة على قيمة القرض، إقامة الصندوق لدورات تدريبية على المشروعات، سرعة وسهولة الإجراءات المطلوبة للحصول على القرض من الصندوق، زيادة إقامة الصندوق لمعارض لتسويق المنتجات، المتابعة المستمرة للصندوق على المشروعات، المعاملة الحسنة من موظفي الصندوق للجماهير، عدم التعسف ضد المشروعات المتعثرة، إلغاء دور الوساطة عند إنهاء الإجراءات، زيادة الإعلام عن الصندوق وأنشطته، اهتمام الصندوق بتسويق المنتجات، تعويض الصندوق لأصحاب المشروعات الجادين في حالة وجود كوارث، اهتمام الصندوق بالمشروعات الإنتاجية أكثر من التجارية، إقامة الصندوق لاجتماعات دورية مع أصحاب المشروعات للتواصل، توحيد الجهات الإدارية التي يتعامل معها المقترض لإنهاء الإجراءات. وذلك بنسب مئوية بلغت ٨٦.٦%، ٨٢.٥%، ٧٧.٣%، ٧٢.٢%، ٦١.٩%، ٥٦.٧%، ٤١.٢%، ٤١.٢%، ٢٤.٧%، ٢٠.٦%، ٢٠.٦%، ١٩.٦%، ١٧.٥%، ١١.٣%، ١٠.٣%، على التوالي.

جدول ١٢: مقترحات تطوير دور وعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية من وجهة نظر المبحوثين

المقترحات	التكرار	%	المقترحات	التكرار	%
١- إعطاء ميزات نسبية للشباب عند التمويل في كافة إجراءات و ضمانات القرض	٨٤	٨٦.٦	٩- إلغاء دور الوساطة عند إنهاء الإجراءات	٢٤	٢٤.٧
٢- تقليل نسبة الفائدة على قيمة القرض	٨٠	٨٢.٥	١٠- زيادة الإعلام عن الصندوق وأنشطته	٢٠	٢٠.٦
٣- إقامة الصندوق لدورات تدريبية على المشروعات	٧٥	٧٧.٣	١١- اهتمام الصندوق بتسويق المنتجات	٢٠	٢٠.٦
٤- سرعة وسهولة الإجراءات المطلوبة للحصول على القرض من الصندوق	٧٠	٧٢.٢	١٢- تعويض الصندوق لأصحاب المشروعات الجادين في حالة وجود كوارث	١٩	١٩.٦
٥- زيادة إقامة الصندوق لمعارض لتسويق المنتجات	٦٠	٦١.٩	١٣- اهتمام الصندوق بالمشروعات الإنتاجية أكثر من التجارية	١٧	١٧.٥
٦- المتابعة المستمرة للصندوق على المشروعات	٥٥	٥٦.٧	١٤- إقامة الصندوق لاجتماعات دورية مع أصحاب المشروعات للتواصل	١١	١١.٣
٧- المعاملة الحسنة من موظفي الصندوق للجماهير	٤٠	٤١.٢	١٥- توحيد الجهات الإدارية التي يتعامل معها المقترض لإنهاء الإجراءات	١٠	١٠.٣
٨- عدم التعسف ضد المشروعات المتعثرة	٤٠	٤١.٢			

توصيات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة الراهنة يمكن التوصية بالاتي:

- ١- لزيادة إقبال المقترضين على إقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة انخفاض نسبتها بالعينة، يقترح تسجيل قصص المشروعات الإنتاجية الناجحة (فيديوهات) يتم توزيعها على اسطوانات كمبيوتر، وتسجيل دورات تدريبية عليها على اسطوانات كمبيوتر ويتم توزيعها على العملاء، وتحميل هذه الفيديوهات على موقع الصندوق على الإنترنت.
- ٢- لزيادة فعالية عملية تسويق منتجات المشروعات، يقترح: (١) نشر وتفعيل الجمعيات التعاونية الإنتاجية لمشروعات الصغيرة للمساهمة في نشر معارض التسويق وتقليل التكاليف؛ (٢) تفعيل دور الصندوق الاجتماعي في عملية تسويق منتجات المقترضين من خلال إنشاء إدارة خاصة بالتسويق تكون مهمتها إقامة وإدارة منافذ لبيع منتجات هذه المشروعات في عواصم المركز والمدن، وانفتاح الصندوق على دول حوض وادي النيل لتعزيز روابط الصلة والعلاقات التجارية والصناعية بينها وبين مصر من خلال إقامة معارض دائمة بها لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة المصرية.
- ٣- لزيادة الإقبال على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، يقترح: تغيير العادات والتقاليد الخاصة بالعمل لدى أفراد المجتمع خاصة بين الشباب من خلال (١) إدخال فكر العمل الخاص ضمن مناهج التعليم خصوصاً في الجامعات، يتضمن مفهوم ومميزات العمل الخاص، بحيث يكون هناك مقرر نظري وعملي للتدريب على المشروعات الصغيرة التي يمكن قيامها في البيئات المحلية المتباينة وفقاً لتخصصات الكليات. (٢) زيادة قيام الصندوق بالإعلام عن أنشطته عبر وسائل الإعلام.
- ٤- لزيادة خبرة التدريرية للمقترضين والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، يقترح وجود إدارة ثابتة بالصندوق الاجتماعي للتتمة خاصة بالتدريب تكون مهمتها توفير الخبراء والمتخصصين للتدريب على المشروعات المختلفة نظير أجر لضمان فعالية الاستمرار.
- ٥- لزيادة دعم الصندوق الاجتماعي للمعونات والدعم الفني للمشروعات من خلال وجود لجنة خبراء تابعة للصندوق تقوم بدور الاستشارات العلمية والفنية لمشروعات بحسب أنواعها نظير أجر مادي معقول.
- ٦- إتاحة الائتمان، بخفض نسبة الفائدة على القروض خاصة بين الشباب.

المراجع

- أبو العزائم، محمد جمال ماضي (٢٠٠٣)، "التقييم الاقتصادي الاجتماعي للمشروعات الصغيرة الريفية الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية"، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية في القطاع الريفي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ٢٤ - ٢٥ سبتمبر .
- أبو النور، خالد أحمد إبراهيم (١٩٩٩)، دراسة للصندوق الاجتماعي للتنمية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
- الحسيني، السيد (١٩٨٥)، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، ط ٥، دار المعارف، القاهرة.
- السيد، مصطفى كامل محمد وأمير محمد عبد الله (١٩٩٦)، محددات رضاء أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية بالأراضي المستصلحة عن الخدمات والأنشطة التي تقدمها لهم الجمعية: دراسة ميدانية بمحافظتي الإسكندرية والبحيرة، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، المجلد ٢١، العدد (٢).
- الشوافي، محمد عمري أحمد (١٩٩٧)، "دراسة تحليلية لمحددات الفعالية في منظمات الأعمال المصرية: بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية (٢٠٠٦)، موجز تقرير الإنجازات الكمية والنوعية لبرامج الصندوق الاجتماعي للتنمية للعام ٢٠٠٦، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية (٢٠٠٨)، التقرير السنوي ٢٠٠٨، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية، رئاسة مجلس الوزراء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٠.
- بسيسو، فؤاد حمدي (٢٠٠٩)، البحث التاسع: "إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر .
- حلوة، على محمد (١٩٨٥)، دراسات في السلوك الإنساني في التنظيم، مكتبة عين شمس، القاهرة.

- دراز، أحمد عبد العزيز و محمد محمد سليمان إبراهيم (٢٠٠٦)، الصندوق الاجتماعي للتنمية ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة في محافظة الشرقية، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، مجلد ٢١، عدد ١٠ ب، أكتوبر.
- دوابية، أشرف محمد (٢٠٠٦)، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، السنة الرابعة والعشرون، العدد الرابع، أكتوبر.
- روشييه، جى (١٩٨١)، علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط ١، دار المعارف، القاهرة.
- سليمان، عصام صبري (٢٠٠٣)، المحددات الاقتصادية والتنظيمية للمشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.
- شرف الدين، فوزى محمد محمد (١٩٨٣)، الجامعة كتنظيم: دراسة تطبيقية للاتجاهات الحديثة في نظرية التنظيم على عينة من العاملين بجامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.
- شهيب، محمد على (١٩٩٣)، السلوك الإنساني في التنظيم، دار الثقافة العربية، القاهرة.
- عبد العال، أيمن محمد (٢٠٠٨)، " اتجاه شباب الخريجين الريفيين نحو المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية المحلية والصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة الشرقية"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة بالقاهرة، جامعة الأزهر.
- عبد العزيز، داليا عزت (٢٠٠٨)، مشروعات الصندوق الاجتماعي وتحسين المعيشة للفقراء، المؤتمر العلمي الحادي والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- عكرش، أيمن أحمد محمد حسين (٢٠٠٢)، المنظمات الاجتماعية الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.
- عكرش، أيمن أحمد محمد حسين و خالد عبد الفتاح على قنبر (٢٠٠٨)، المحددات المجتمعية لدرجة انتشار وحدائث المشروعات والصناعات الصغيرة في بعض قرى محافظة الشرقية-مصر، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد ٣٣، العدد (١١).
- على، كمال محمد (١٩٨٤)، معجم مصطلحات التنظيم والإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- كاسب، سيد و جمال كمال الدين (٢٠٠٧)، المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ط ١.
- كريب، إيان (١٩٩٩)، النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة كتب عالم المعرفة (٢٤٤)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- لبن، خالد أنور على (٢٠١٠)، "دور الصندوق الاجتماعي في التنمية الريفية"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.
- لطفى، طلعت إبراهيم (١٩٩٣)، علم اجتماع التنظيم، مكتبة غريب، القاهرة.
- محمد، عبد الوكيل إبراهيم، صلاح على صالح فضل الله، أشرف كمال عباس، وحسام الدين الدمرداش حسين (٢٠١١)، دور المشروعات الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة أسيوط، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين: السياسة الزراعية والتحديات المحلّة والإقليمية والدولية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، يومي ٧-٨ ديسمبر، نادي الزراعيين، الدقي، القاهرة.
- موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية على شبكة المعلومات الدولية، تم الدخول على الموقع في ٢٠١١، متاح على: <http://www.sfdegypt.org>.
- نوفل، محمد نعمان نعمان (٢٠٠٣)، دراسة تحليلية لروض الصندوق الاجتماعي للمشروعات الصغيرة الريفية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، يونيو.

- Ardic, O. P., Mylenko, N., and Saltane, V. 2011. Small and medium enterprises: A cross-country analysis with a new data set. Policy research working paper,5538, The World Bank, Financial and private sector development, Consultative group to assist the poor.
- Bank of England, 2000. Quarterly Report on Small Business Statistics. Domestic Finance Division, April.
- Mead, D. C., and Liedholm, C. 1998. The dynamics of micro and small enterprises in developing countries. World Development, Vol. 26 (1), pp. 61-74.
- Muraya, P. W. K. 2006. Urban planning and small-scale enterprises in Nairobi, Kenya. Habitat International 30, 127–143.
- Subrahmanya, M.H.B. 2005. Pattern of technological innovations in small enterprises: A comparative perspective of Bangalore (India) and Northeast England (UK). Technovation 25, 269–280.

EFFECTIVENESS OF SMALL AND MICRO ENTERPRISES FINANCED BYGT SOCIAL FUND FOR DEVELOPMENT IN SHARKIA GOVERNORATE

Ecresh, A. A. M. H. and Huda Ahmed A. A.E. El-Deeb

Branch of Rural Sociology and Agric. Exten.– Fac. Agric.- Zagazig Univ.

ABSTRACT

The main idea of this paper was to explore kinds and characteristics of small and micro enterprises financed by Social Fund for Development in Sharkia governorate and their obstacles. Data were collected through personal structured interviews with a random sample of 97 entrepreneurs in Sharkia governorate of Egypt. Data collection took place since October to end of December 2011. Findings indicated that commercial enterprises reached about 70.1% of the total enterprises in the sample, followed by productive enterprises (22.7%), then service enterprises (7.2%). About 43.3% of the total effectiveness of these enterprises was moderate. Mann-Whitney U Test findings showed that there were statistically significant differences between the status average of entrepreneurs, their families, and their communities after and before the implementation of these small and micro enterprises with respect to each of studied dimensions and indicators. The studied enterprises suffered from six groups of obstacles related to the role of Social Fund for Development, namely, financing and lending, evaluating the enterprises, common obstacles, follow-up enterprises, marketing of enterprises, and officials of the Fund, respectively.

Keywords: Effectiveness; small and micro enterprises; Social Fund for Development; Egypt.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد السيد الامام

أ.د / فؤاد عبد اللطيف سلامه

كلية الزراعة – جامعة المنصورة

كلية الزراعة – جامعة المنوفية

